



PROVISIONAL

A/41/PV.20
11 October 1986

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة العشرين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الخميس ، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ ، الساعة ١٠/٠٠

- | | | |
|----------|-----------------------|------------|
| الرئيس : | السيد شودري | (بنغلاديش) |
| شم : | السيد نفارو كينتوالي | (رواندا) |
| | (نائب الرئيس) | |
| شم : | السيد داتو رئيس يتييم | (ماليزيا) |
| | (نائب الرئيس) | |
- خطاب السيد مانيويل بنتو داكوستا ، رئيس جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية
- المناقشة العامة [٩] (تابع)
- التي كلمة كل من :
- السيد فرج ديرير (جيبوتي)
- السيد دوغرمورن (منغوليا)
- السيد الترك (لبنان)
- السيد بنفيران باهرين (بروني دار السلام)

يتضمن هذا المحضر نمود الكلمات الملقاة باللغة العربية ونمود الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النمود النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نمود الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها

موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ،
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza
مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

٢٠٨٢ 86-64168/A ح

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥

خطاب السيد مانيويل بنتو داكوستا ، رئيس جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية هذا الصباح

الى خطاب رئيس جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية .

امطبخ السيد مانيويل بنتو داكوستا ، رئيس جمهورية سان تومي وبرينسيبي

الديمقراطية الى قاعة الجمعية العامة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة عن الجمعية

العامة ، يشرفني أن أرحب في الامم المتحدة بفخامة السيد مانيويل بنتو داكوستا ، رئيس جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية وأدعوه الى القاء كلمته أمام الجمعية العامة .

الرئيسي دا كوستا (تكلم بالبرتغالية وقدم الوفد نما بالانكليزية) :

بالنيابة عن شعب جمهورية سان تومي وبرينسيبي ، أود أن أعرب عن تمنياتنا الطيبة بالنجاح لأعمال الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين . ونحن نحمل معنا رسالة ثقة بالامم المتحدة ، وإيمان بأن هذه المنظمة تعتبر اليوم ، كما كان الحال في ١٩٤٥ ، أكمل تعبير عن أمل الشعوب جميعا في عالم أفضل .

لقد كان شعار "الامم المتحدة من أجل عالم أفضل" هو الشعار الذي اختارته الجمعية للاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لهذه المنظمة . وكان هذا الاحتفال ، شأن جميع الاحتفالات بمرور عدد من السنوات ، مناسبة خاصة . وكان المستوى الرفيع للوفود التي حضرت هذه الاحتفالات وتأكيداتها على التمسك بالميثاق ، بمثابة اعلان لتمسك الدول بمهمة المنظمة واجراءاتها التي لا بديل لها ولا عود عنها في العالم المضطرب لمجتمع الامم الذي نمثله هنا .

ومع اعادة تأكيد مبادئ الميثاق ، احاطت الجمعية العامة علما بالانتقادات التي تشيرها البلدان الاعضاء بشأن أوجه النقص في طريقة عمل المنظمة . وإذا كان التعبير عن أسباب النقد لا يقل أهمية في حياة المنظمة عن اعلان الالتزام بمبادئ الميثاق ومقاصده فإن الأمران يختلفان في قيمتهما .

فإعادة تأكيد أهداف المنظمة ومبادئها يمثل الجانب الأهم في المعادلة ، لأن تجديد الالتزام بمُثل الأمم المتحدة هو الذي يبرر هذا النقد ويعطي له معنى بقاء . وينبغي أن يؤخذ على أنه التزام بتحسين المنظمة على نحو مستمر . وفي رأينا أن النقد يجب أن يُفهم ويُقبل على أنه حق لكل منا ، نحن أعضاء هذه المنظمة ، باعتبارنا أطرافاً معنية ، لأن الأمم المتحدة تعبّر عن إرادة أعضائها وعن عملهم الجماعي ، وأي نقد هو في آخر الأمر نقد ذاتي .

وكان اعتماد الجمعية العامة للقرار ٢٢٧/٤٠ الذي أنشأت بموجبه فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة ، هو الخطوة السليمة نحو مواجهة المشكلات الحادة التي تمثلها الأزمات المالية الراهنة .

ونحن نتفق مع من يحثوننا على مواجهة الاسباب الاساسية لازمة ويسترعون النظر إلى غياب الارادة السياسية الحاسمة باعتبار ذلك يمثل المشكلة الرئيسية . غير أن التسليم بهذه الضرورة لا يجوز أن يمنعنا من مواجهة المشكلة في أكثر مظاهرها حدة . فالازمة المالية موجودة ، ونحن بحاجة لأن نعالجها الآن .

والقراءة المتأنية للتقرير المقدم من فريق الخبراء رفيع المستوى تؤكد ما قلناه . فإذا كانت هناك مصالح ونوايا غير مخلصة ، وإذا كانت هناك تدابير يمسب إخفاء أنها ترمي إلى تخريب المبادئ الاساسية للميثاق ، وإذا كانت هناك اقتراحات لا تملح بديلا سليما للحالة الراهنة ، فهناك أيضا حقيقة لا جدال فيها ، وهي أنه لا بد من إدخال تعديلات وإصلاحات على الاساليب والمؤسسات ، ولا بد من استبعاد بعض الممارسات والاجراءات .

وفي رأينا المتواضع أن الإبقاء على الوضع القائم أو الحد من نطاق وفاعلية التوصيات الكثيرة الواردة في ذلك التقرير باسم مصالح مشكوك فيها سيكون تقصيرا في مسؤوليتنا الجماعية ، وسوف يعرض للخطر تميمنا على إصلاح الأمم المتحدة وجعلها أداة فعالة لحل مشاكل عصرنا .

ولا يمكن أن يتحدد مدى نجاحنا على حجم الاغلبية التي نوافق بها على مختلف القرارات أو الإعلانات ، بل يتحدد بما يترتب على هذه القرارات من أعمال وتأثيرها على الاحداث التي تقع خارج قاعات المؤتمرات في الأمم المتحدة .

لذلك ، فإن نقطة الإنطلاق الضرورية والنقطة المرجعية لمداولاتنا ينبغي أن تكونا بحث تأثير هذه القرارات على أولئك الذين سيجعلون تنفيذها ممكنا ألا وهي الدول الاعضاء والرأي العام الدولي .

وفي اعتقادنا أن القرار ١٥١٤ (د - ١٥) مثلا كان له الاثر التاريخي الذي يعرفه الجميع ليس فقط لأنه اتفق مع الاماني التي تتطلع إليها الفالبية العظمى من الرأي العام العالمي وإنما أيضا لأنه كانت هناك إرادة سياسية للعمل من أجل إنهاء الاستعمار .

وفي رأينا أن هذا الارتباط بين قراراتنا والواقع الموضوعي أمر لا غنى عنه . ومع ذلك ، فإن الجمعية تسلم معنا بأن الكثير من القرارات التي نعتمدها هنا لا تراعي هذا الارتباط ومن ثم فإنها لا تنفذ .

وعلى سبيل المثال ، اعتمدت الدورة الأربعون نحو ٢٥٢ قرارا شملت مجالات متنوعة امتدت من الفضاء الخارجي حتى قاع البحر . وإنني لأتساءل كم بلدا استطاع أن يدرى تلك القرارات والوثائق المتعلقة بها ، ناهيك عن البدء في عملية تنفيذ تلك التدابير .

لقد قال تاليران يوما إن الأمر إذا زاد عن حده يمكن أن ينقلب إلى ضده ، وعلينا أن نسأل أنفسنا عما إذا كان هذا العدد الكبير من القرارات كفيلا بتحقيق الأهداف التي نتطلع إليها . وكثيرا ما تعزى المسؤولية ، صراحة أو ضمنا ، عن الزيادة في عدد القضايا الدائمة في جداول الأعمال المتعاقبة للأمم المتحدة إلى الدول الأعضاء التي انضمت إلى هذه المنظمة نتيجة لعملية إنهاء الاستعمار .

ونحن نقول في ذلك أن هذه الحالة ناجمة عن ممارسة مشروعة لحقوق كل بلد . ونقول شانيا إننا إذا كنا مشاركين في نظام للعلاقات الدولية ظل طابعه حتى استقلالنا علاقات للسيطرة والظلم ، فإنه من الأمور المشروعة أن نستخدم الآليات التي نرى عليها الميثاق من أجل تحقيق الأهداف التي يدعو إليها الميثاق ذاته .

وكانت في هذا الاتجاه مبادراتنا المتعلقة بإنهاء الاستعمار ، وإقامة نظام اقتصادي دولي جديد أكثر عدلا ، وتحقيق تطوير تدريجي للقانون الدولي ، وغير ذلك كثير .

وإذا كنا نكرر كثيرا ما فعلناه ، وكانت هناك قرارات كثيرة لا تزيد عن كونها مجرد إعلان للنوايا ، فإن هذا لا يمدد عن قصد وتعمد وإنما هو نتيجة لافتقار شركائنا إلى الإرادة السياسية لتحمل مسؤولياتهم بموجب الميثاق .

ولنأخذ قضية ناميبيا مثلا . فبعد انقضاء أكثر من عقد من المداولات والقرارات ، كان المتوقع أن يكون اعتماد قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) المرحلة الأخيرة

في حل القضية الناميبية . فيألى من نعزو المسؤولية عن القرارات والمؤتمرات والدورات الاستثنائية التي تمت بعد عام ١٩٧٨ ؟ هل نعزوها إلى الدول الأعضاء التي تستخدم كل وسيلة ممكنة لتضمن الاحترام لقرارات الأمم المتحدة أم إلى أولئك الذين لا يتصرفون وفقا للواجبات والحقوق التي تعهدوا بها في الميثاق وللمجتمع الدولي ؟ ويعترف الجميع اليوم بأن سباق التسلح ، لا سيما في المجال النووي ، يعرض بقاء الإنسانية ذاته للخطر ، فضلا عن تحويله موارد بشرية ومالية هامة تشتد الحاجة إليها لحسم المشاكل العالمية الراهنة . فيألى من نعزو المسؤولين عن السيل المنهمر من القرارات التي تعتمد كل عام في الجمعية العامة ؟

وفيما يتعلق بهذا الموضوع ، أود أن أتقدم بما يلي لكي تبحثه الأغلبية التي جعلت من الممكن اعتماد مثل هذه القرارات في الجمعية العامة .

إن الدورة الاستثنائية العاشرة المكرسة لنزع السلاح اعتمدت بتوافق الآراء وشيقة ختامية تتضمن إعلانا وبرنامجا للعمل أرسيا الأساس لنزع سلاح دولي يستهدف نزع السلاح العام والكامل في ظل مراقبة دولية فعالة . ومع الاعتراف بالمصاعب والتعقيدات في المفاوضات وبالشواغل المشروعة للممثلين الرئيسيين في هذه العملية ، فإن الحقيقة الثابتة هي أن سباق التسلح مازال مستمرا . وللتعبير عن شعورنا بالإحباط الناجم عن قلقنا المستمر ، فإننا بحاجة إلى قرارات على الأكثر : أولهما يعبر عن شعورنا بالإحباط ، وثانيهما يجدد مناشدتنا للدولتين العظميين الرئيسيتين .

ونحن بوصفنا غير مشاركين في سباق التسلح ، فلنكن غير مشاركين في "سباق القرارات" . ولنوجه الموارد المحدودة لمنظمتنا نحو أهداف أكثر إنتاجية ، مثل دعم المنظمات غير الحكومية التي تقوم بدور فعال في تعبئة الرأي العام العالمي ، أو دعم مؤسسات البحث في مجال نزع السلاح .

إننا نوجه عن عمد إهتمام ممثلي الدول إلى المشاكل التي تواجه منظمتنا ، وذلك لسببين :

الأول هو ما ينبغي أن تكون عليه المناقشة العامة التي تدور في اجتماعاتنا

السنوية . فالبيانات التي يدلى بها هنا ليست غاية في حد ذاتها بل هي عملية للاتصال يقصد منها تحقيق الفهم والتفهم اللازمين لبلوغ توافق الآراء المؤدي إلى العمل المشترك .

والثاني هو ما أصبح متفقاً عليه في التقاليد الدبلوماسية عن أنه ليس للبلدان أصدقاء دائمون وإنما لها مصالح دائمة . والمصلحة الدائمة لجمهورية سان تومي وبرنسيبي الديمقراطية هي أن تعمل الأمم المتحدة بشكل فعال إلى الأهداف التي حددها لها الميثاق .

إن بلدي جزيرة صغيرة ، طموحها الاعظم هو تحقيق الرفاه والتقدم الاجتماعي لشعبها الذي يتمثل طموحه الوحيد في الاسهام في المصير المشترك للجنس البشري . ولا نود أن نكون جزءا من سياسات المواجهة بين الكتل السياسية والعسكرية ولا أداة فيها ، اننا لن نعرض سيادتنا ولا كرامتنا للخطر في صفقات من أي نوع ، ولا نشارك في الحملات الايديولوجية مهما كانت طبيعتها .

ونحن نعتبر الاكتشافات العلمية والاجتماعية والتقدم المحرز في ظل مختلف النظم الاقتصادية لكونها تراشا مشتركا للجنس البشري ، ونعتقد أن من حقنا أن نستفيد بحرية واستقلال من الاسهامات المختلفة للأنظمة القائمة التي تتفق مع واقعنا والتي تؤدي أكثر من غيرها الى تحقيق طموحاتنا .

ونحن بلد منعزل جغرافيا ، وقد أخذنا بعزلة ثقافية مقصودة ، وحكم علينا النظام الاستعماري بأن نتبع نظاما للزراعة يعتمد على محصول واحد ، ولذا نسعى الى تحديد هويتنا وتحقيق التكامل اللازم لتنميتنا في علاقاتنا التاريخية المتميزة مع البلدان الافريقية الناطقة بالبرتغالية وبلدان منطقة وسط افريقيا ونحن كغيرنا من بلدان العالم نود إقامة تعاون مفتوح ومفيد يوفر لنا الاسهامات اللازمة للحصول على أفضل النتائج من مواردها وامكانياتها ، وعلى كل حال فإننا نستشهد في علاقاتنا بالاحترام الكامل للميثاق وقواعد القانون الدولي التي تستمد منه شرعيتها وقدسيتها . وهذا هو الاسهام الذي نعتقد أنه يمكننا أن نقدمه لتحقيق أهداف الميثاق ، علاوة على مشاركتنا المتواضعة في الاعمال والانشطة التي يفتح الميثاق بابها .

ولن نتحدث هنا عن قلقنا البالغ للصراعات الدائرة في الصحراء الغربية ، وتيمور الشرقية ، وأفغانستان ، وكمبوتشيا ، والشرق الاوسط ، وشبه الجزيرة الكورية ، وقبرص ، وأمريكا الوسطى . ويحكمنا في ذلك عامل الوقت ولأن تحليل مثل هذه المواقف قد جرى بالفعل ، وصيغت الحلول الممكنة فعلا . والشئ الوحيد الباقي هو توافر الارادة السياسية لتنفيذها . فضلا عن ذلك فإن مواقفنا ستتضح في عملية

التصويت التي ستجرى أثناء الدورة ، ومع ذلك أرجو أن تسمحوا لي بأن أشير بمضة خاصة وبإيجاز الى الحالة في الجنوب الافريقي .

فقد توافر توافق آراء لم يسبق له مثيل في المجتمع الدولي بشأن هذا الموضوع ، وبعد كثير من التردد ومحاولات المراوغة والحلول الوسط الغامضة من جانب بعض أعضاء المجتمع الدولي لا يشكك أحد اليوم في الحاجة الى فرض الجزاءات الالزامية على نظام جنوب افريقيا العنصري ، وفي أن هذه الجزاءات هي آخر الوسائل السلمية المتاحة لإرغام حكومة جنوب افريقيا على إزالة نظام الفصل العنصري ، ووضع حد لاحتلالها غير الشرعي لناميبيا ، وإنهاء هجماتها المباشرة وغير المباشرة على جمهوريتي انفولا وموزامبيق الشعبيتين فضلا عن غيرها من دول خط المواجهة . ونحن نوافق على أنه سيكون للجزاءات في بعض الحالات آثار مدمرة على المنطقة وعلى السكان في جنوب افريقيا ذاتها ، لكن ذلك لا يجوز أن يتخذ مبررا لعدم تطبيق الجزاءات بل أن يشجع المجتمع الدولي على اتخاذ موقف أكثر شمولاً وفعالية . ولا تنتهي المسؤولية بفرض الجزاءات ، بل على العكس ف ضمان فعاليتها يتطلب اتخاذ اجراءات لدعم البلدان المجاورة في نفس الوقت .

وباسم المجتمع الدولي الذي انتهكت مبادئه فإن دول خط المواجهة ، كدليل على البسالة والاممية الحققة ، ستتحمل عبء العواقب التي تنجم عن الجزاءات وعبء السطوة الاقتصادية لجنوب افريقيا على اقتصاداتها التي أصابها الوهن فعلا بفعل الازمة الاقتصادية التي نزلت بالقارة الافريقية .

ومن واجب البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء أن تترجم تضامنهما اللفظي الى أعمال من التأييد العالمي الملموس والمنسق ، وإذا كان مشروع مارشال قد مثل بالنسبة لاروبا الرد على التدمير النازي فإن بلدان الجنوب الافريقي في حاجة الى التزام أكيد مشابه من جانب المجتمع الدولي . وبهذه الطريقة وحدها يمكن أن تكون الجزاءات ردا فعلا وليست مجرد وسيلة سياسية ضرورية ولكنها قد لا تفيد .

والتعايش السلمي على أساس متحضر بين الأمم يفترض ملغاً أن القوة ستخلي الطريق أمام الاتفاقات والمفاوضات وأن العلاقات بين الدول ستكون متمشية مع متطلبات النظام القانوني الدولي . وإذا كان استعمال القوة ، تاريخياً ، قد استخدم كوسيلة لحل الخلافات أو الحد من النزوات العدوانية أو لضمان انتصار المثل الصادقة ، فإن مولد الأمم المتحدة كان يهدف إلى إيجاد فترة تاريخية جديدة تتسم برفض استعمال القوة كأداة لتنفيذ سياسات معينة . ولم يسلم الميثاق بجواز استعمال القوة كأداة للرد على العدوان إلا بشرط استنفاد جميع التدابير السلمية التي نص عليها .

وكان الهدف من الصرح الذي أقيم على المبادئ الموضوعية ومواد الميثاق الذي وقّع عام ١٩٤٥ والتطور الذي نجم عن ذلك في القانون الدولي هو إرساء وتعزيز التعايش السلمي البعيد عن وصمة الحرب التي خبر العالم أثارها المدمرة خلال الصراع العالمي الأخير ويشعر بها الكثيرون اليوم في مختلف مناطق العالم .

ترى هل نحن ننسى تجاربنا وهل نتعلم منها شيئاً ؟ دعونا لا ننسى ، ودعونا نتعلم الدروس الجوهرية . ونحن لن ننسى اعلان ودرو ولسون الذي ذكر فيه انه :

"لا ينبغي لأمة أن تحاول فرض سلطتها على أمة أخرى أو شعب آخر ، بل يجب أن يكون كل شعب حراً في تقرير مصيره وطريقة تنميته دون قيود ، متحرراً من التهديد أو الخوف ، وذلك بالنسبة للأمم الصغيرة والأمم الكبيرة والقوية على حد سواء" .

وسنضع في اعتبارنا دائماً الفكرة الأساسية التي عبر عنها جون كيندي أمام هذه الجمعية عام ١٩٦١ :

"يجب أن تضع البشرية نهاية للحرب وإلا فإن الحرب ستضع نهاية للبشرية" . (A/PV.1013 ، الفقرة ٤٠)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة أشكر

رئيس جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية على البيان الهام الذي ألقاه .

اصطحب السيد مانيول بنتو دا كوستا رئيس جمهورية سان تومي وبرينسيبي

الديمقراطية من قاعة الجمعية العامة .

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد فرح ديرير (جيبوتي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي

الرئيس انه لمن دواعي سروري العظيم ان اهنئكم اصدق تهنئة على انتخابكم رئيسا للدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة . ان انتخابكم لهذا المنصب الرفيع هو تقدير لبلدكم العظيم ، الذي ترتبط معه بلادي بعلاقات ممتازة ، كما انه دليل واضح على خصالكم الشخصية كدبلوماسي محنك . وإن معرفتك التي لا تنضب وخبرتكم الواسعة سيكونان عاملا لا غنى عنه في ادارة مداولاتنا بنجاح في هذه الدورة للتوصل الى نتائج مثمرة . واود ان اؤكد لكم ان وفدي سيكون دائما على استعداد للتعاون معكم تعاوننا نشطا في ادائكم للمسؤوليات الجسام الملقة على عاتقكم .

واسمحوا لي ايضا ان اغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن تقدير وفدي وامتنانه لسلفكم السفير دي بينيس ممثل اسبانيا الذي تحلى خلال رئاسته للدورة الماضية للجمعية العامة بالكفاءة والتفاني اللتين يتميز بهما الدبلوماسي المحنك .

ويسرني ايضا ان أشيد بالامين العام للأمم المتحدة ، السيد خافيير بيريز دي كوييار على الجهود الدؤوبة التي يبذلها لتعزيز المقاصد والمبادئ التي انشئت من أجلها الأمم المتحدة* .

لقد جئنا الى هنا مرة أخرى لتبادل الآراء وتركيز اهتمامنا وتعاوننا على المسائل الوطنية والدولية الهامة التي نرى ان حلها حيوي للنهوض بالسلم والامن الدوليين .

فنحن نعيش في عالم يعاني ثلاثة أرباع سكانه من صعوبات اقتصادية شديدة ومتاعب اجتماعية . ويعيش نصف هؤلاء السكان في حالة من الفقر والعوز تجعل الامل ضئيلا في التخلص من بؤسهم . لذلك ليس من الصعب ان نفهم ان الغالبية الساحقة من سكان العالم لا تستطيع ان تقبل نظاما عالميا لا يستفيد فيه من التقدم العلمي والتكنولوجي

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد نغاروكيننتوالي (رواندا) .

الحديث سوى قلة من الناس ؛ وتتسع فيه الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بحيث يتعرض السلم والامن العالميان للخطر .

في العام الماضي عندما احتفلنا بالذكرى الاربعين لإنشاء الأمم المتحدة خرجنا بشعار مُلهم هو "الأمم المتحدة من أجل عالم أفضل" . وكنا جميعا نعرف في ذلك الحين أننا بحاجة الى مفاوضات أفضل من أجل عالم أفضل . ولسوء الحظ ، أنه منذ بدايات المفاوضات العالمية في عام ١٩٧٩ لم تنجح أي مفاوضات بين الشمال والجنوب في التوصل الى علاج أو حلول للاختلالات الاجتماعية والاقتصادية التي تكتنف كوكبنا اليوم . ونتيجة لذلك فإن الحالة الاقتصادية في البلدان النامية ، ولا سيما في البلدان الأقل نمواً ، قد تدرت بدرجة كبيرة ، مما جعل مجتمعات العالم الثالث عرضة لمخاطر شديدة من صنع الانسان ، وعرضة للكوارث الطبيعية .

وقد نوقشت محنة القارة الافريقية في العديد من المحافل الدولية لأن افريقيا أصبحت منذ سنوات عديدة ضحية لازمة إشر أخرى . لقد ألمّ الجفاف الشديد بالعديد من البلدان ، ورغم أن حدته خفت مؤقتاً فما زالت له آثار عديدة وقد الحق أضراراً لا تحصى بالبيئة والايكولوجيا وأطلق سلسلة من العمليات المدمرة للحياة النباتية والحيوانية .

وأشد دواعي القلق في القارة الافريقية هي الحالة الغذائية المخفوفة بالمخاطر الناجمة عن ضعف المحاصيل . وقد عكّ الجفاف المستمر والمتطاوّل تلك الحالة مما أثر على الحياة النباتية والحيوانية ، ومن ثم أضر بمعيشة جماهير كبيرة من السكان التي تعاني من الجوع المزمن وسوء التغذية في أنحاء كثيرة من افريقيا وأدى الى انتشار المجاعة في أنحاء أخرى .

وعندما واجهت القارة الافريقية هذه الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة رأت أنها ملزمة بالشروع في برنامج طويل الأجل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وكان هذا الالتزام من جانب افريقيا مصحوباً بحسن نوايا المجتمع الدولي دافعاً للجمعية العامة الى اتخاذ القرار ٤٠/٤٠ المؤرخ في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ، الذي يدعو الى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة على المستوى الوزاري في الفترة من ٢٧ الى ٣١

أيار/مايو من العام الحالي لكي تبحث باستفاضة الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا وتوليها ما تستحقه من الاهتمام الدولي .

وقد سرنا أن نلاحظ الجهود المشكورة التي بذلت لضمان توافر حسن النية الدولي الضروري والالتزام بدعم الجهود الرامية الى التخفيف من وطأة الحالة الاقتصادية عن طريق التعاون مع الحكومات الافريقية على الصعيد الثنائي والمتعدد الاطراف - كما جاء في برنامج افريقيا ذي الاولوية للانتعاش الاقتصادي في الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ وبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ . ونحن ممتنون لما أبداه المجتمع الدولي من استعداد للمساهمة في الانعاش الاقتصادي وبرنامج التنمية لافريقيا ، وإن كنا لا نعرف حتى الآن مدى التأييد الذي سيحظى به تنفيذ هذا البرنامج .

إن القارة الافريقية تتمتع بموارد زراعية وحيوانية ومعدينية ومائية وفيرة ولديها إمكانية هائلة لتنمية الموارد البشرية ، وينبغي إيلاء أهمية كبرى لذلك وفقا لخطة عمل لاغوس وبيان لاغوس الختامي .

ومن المهم جدا أن يكون تحقيق الاكتفاء الذاتي في الانتاج الغذائي في القارة الافريقية هدفا من الاهداف ذات الاولوية من أجل التخفيف من وطأة الازمة الغذائية المتردية باستمرار . وينبغي تنمية القطاعين الزراعي والصناعي بطريقة متكاملة ، وإن يقترن ذلك بتطوير وتحسين نظم النقل والاتصالات على نحو مناسب . ولا بد من توفير استثمارات كبيرة للمؤسسات المتنوعة لتدريب القوى العاملة وتنمية مصادر الطاقة والتنمية المادية من أجل تحسين الخدمات الاجتماعية في التعليم والصحة والامكان والعمالة . ومما لا شك فيه أن البلدان الافريقية بحاجة الى تعزيز التعاون الاقليمي في جميع الميادين التي ترى أنها ضرورية لتحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

وقد أكدت بلدان شرقي افريقيا ، اشيوبيا واوغندا وجيبوتي والسودان والصومال وكينيا ، من جديد رغبتها المشتركة في توحيد جهودها لمواجهة الاثار الخطيرة للجفاف والكوارث الطبيعية الأخرى ، تمشيا مع أحكام قرار الجمعية العامة ٩٠/٢٥ والقرارات

اللاحقة ، ولذلك أنشأت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية واعتمدت خطة عمل لوضع البرامج المحددة والمشروعات اللازمة لتعزيز القدرات الوطنية والاقليمية لتلك البلدان من أجل مكافحة آثار الجفاف وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وقد اتخذت الترتيبات اللازمة لاضطلاع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية بمسؤوليتها المتمثلة في تنسيق وتعزيز جهود البلدان الاعضاء في هذه الهيئة لمكافحة آثار الجفاف ومعالجة مشاكل الانتعاش والتعمير في المدى المتوسط والاطول .

ويمثل التصدي للجفاف المتكرر وما يترتب عليه من آثار تحديا كبيرا لا يمكن مواجهته دون وضع برامج مناسبة وسليمة للانتعاش والتنمية . ولا يمكن تحقيق النجاح في هذه البرامج دون التأييد الكامل من جانب المجتمع الدولي للبلدان الاعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية ليتسنى لها العمل بكفاءة لحل مشاكل الجفاف في المنطقة .

ولهذا السبب ، فإن بلدان الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية تكرر نداءها الى المجتمع الدولي لتقديم مساعدته ، وتود دعوة البلدان المانحة الى عقد مؤتمر تعهدات لهذا الغرض في آذار/مارس من السنة المقبلة في جيبوتي .

وأود هنا أن أعرب عن تقديرنا المخلص وامتناننا لكل الدول الاعضاء ، وللوكالات والمنظمات التي ساعدت بلدان الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية في جهودها لانشاء هذه الهيئة .

وقد كانت بلدان القرن الافريقي تعلّق دائما أهمية قصوى على اقامة تعاون اقليمي نشيط فيما بينها . وفي اعتقادنا أن انشاء الوكالات والمنظمات الدولية من شأنه أن يخلق الاحوال المناسبة التي يمكن أن تؤدي الى مزيد من التسامح والتفاهم المتبادل وحسن الجوار ، مما يساعد بدوره على ايجاد تعاون جاد في تحسين مجالات التجارة والتبادل الثقافي والسياحة . ونعتقد أيضا أن من شأن هذا التعاون أن يساعد على خلق مناخ من الثقة يتيح التخفيف من حدة الخلافات ويغضي الى مزيد من الاحترام ويوجد تفاهما أفضل تستفيد منه كل شعوب المنطقة .

وجمهورية جيبوتي تقع في منطقة من أكثر مناطق العالم جفافا ، وتشكل ندرة سقوط الأمطار وعدم انتظامها عقبة في سبيل القيام بأية تنمية زراعية ذات مغزى . ومع أن هناك امكانية لاستغلال المياه الجوفية ، فإن ذلك يتطلب قدرا هائلا من الموارد المالية والخبرة الفنية . وإذا كان الاكتفاء الذاتي في الغذاء هدفا مرغوبا فيه فإن الاحوال المناخية والتقاليد غير الزراعية للسكان هي العقبات الرئيسية أمام التنمية الزراعية .

لقد كانت الماشية مصدر المعيشة الرئيسي للسكان قبل ظهور المراكز الحضرية وتطورها . إلا أن الافراط في استغلال أراضي الرعي ، والجفاف المتكرر ، أديا الى تغيير في البيئة بحيث لم تعد تربية الماشية وسيلة مناسبة للمعيشة . وبالتالي ، أصبح مكان الريف يعتمدون في معيشتهم أكثر وأكثر على المراكز الحضرية .

ونتيجة لهذه العقبات أمام الانتاج الزراعي وتربية الماشية ، أصبحت جيبوتي تستورد تقريبا كل المواد الغذائية المطلوبة للاستهلاك المحلي .

وفي القطاع الصناعي ، تفتقر بلدنا الى المواد الخام ، كما أن توليد الكهرباء باهظة التكاليف بحيث لا يمكن أن يكون مصدرا للطاقة اللازمة للتصنيع . ويمكن أن يكون الأساس للتنمية الصناعية هو استحداث موارد جديدة ومتجددة للطاقة . وقد اعطينا في هذا الصدد أولوية لاستغلال الطاقة الحرارية الجوفية ، التي يعتقد أنها موجودة بكميات كبيرة تكفي لتوفير جزء كبير من احتياجات الطاقة للبلد . ولكن استغلال هذا النوع من الطاقة يحتاج الى التكنولوجيا واستثمار رؤوس الاموال وقوة بشرية فنية ماهرة .

ومن المناسب في ظل هذه الظروف اعطاء الأولوية لتطوير وتوسيع قطاع الخدمات ، الذي يشكل الأساس في اقتصاد بلدنا ، ولكن هذا يتطلب أيضا تكييفا هيكليا وتدريبها مهنيا وتحسينا في نوعية الخدمات ، مما يتوقف بدوره على توافر الموارد المالية التي لا يمكن لجيبوتي أن توفرها .

وعلى بلدنا في الوقت الراهن أن يواجه مشاكل اقتصادية ومالية صعبة نتيجة لعوامل معاكسة متعددة ، مثل الديون الخارجية والتضخم والبطالة وآثار الجفاف الأخير ووجود عدد كبير من اللاجئين من المناطق المجاورة .

إن القضية الفلسطينية ونتيجتها المباشرة ، الحالة في الشرق الاوسط ، قد ظلت طوال العقود الأربع الماضية الشاغل الرئيسي للمجتمع الدولي باعتبارها مصدرا لخطر محتمل على السلم والامن الدوليين . ومادام المعتدون الصهاينة يواصلون احتلال الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية الاخرى ، ويواصلون انكار الحقوق الفلسطينية متحدين بذلك قرارات الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي ، سيبقى الشرق الاوسط برميل بارود يمكن أن ينفجر في أي وقت ، مع ما يترتب على ذلك من آثار لا يمكن حصرها بالنسبة للسلم والامن الدوليين . وقد هذا التوسيعون الصهاينة من كل محاولة تبذلها الأمم المتحدة لاييجاد حل عادل ودائم لهذه المشكلة ، وهم لم ينظروا الى خطة الأمم المتحدة

للتقسيم ، التي تنشئ دولة فلسطينية عربية ودولة يهودية ، إلا على أنها رأس جسر يمكن استخدامه كمنطلق للعدوان وللتنوع في المستقبل .

وقد أوضحت الأحداث المتعاقبة أن سياسة إسرائيل المعلنة لم تعد مجرد عدم الاعتراف بالحقوق الوطنية الفلسطينية بل أصبحت أيضا عدم الاعتراف بوجود الفلسطينيين كشعب ، وذلك سعيا لابعادهم عن الأرض التي عاشوا عليها منذ الأزل . وكان إعلان استقلال إسرائيل هو في الوقت نفسه إعلان الحرب على الشعب العربي الفلسطيني . وكان الدافع السياسي وراء المذبحة التي ارتكبتها العصابات الصهيونية في دير ياسين ضد الأهالي المدنيين ، بما فيهم النساء والأطفال ، هو إرهاب السكان وإشاعة الذعر فيما بينهم حتى يهربوا من بلادهم . وأدت هذه التطورات الخطيرة إلى صراعات مسلحة أدخلت المنطقة خمس مرات في حروب دموية مدمرة ، كانت في كل مرة تهدد السلم والأمن الدوليين .

إن استمرار احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى وما يترتب على ذلك من قمع واضطهاد للسكان من جانب السلطات المحتلة في محاولتها للتعجيل بعملية الاستيطان والتهويد ، كل هذا قد أصبح استراتيجية توسعية ترمي إلى إجبار السكان العرب على الهروب إلى المنفى لاختلاء المكان للمهاجرين اليهود الذين يأتون من كل بقاع العالم .

لقد عانى الشعب الفلسطيني طويلا . وما لم تقم الأمم المتحدة ، التي تتحمل عن ذلك مسؤولية مباشرة ، بالاستجابة على نحو عاجل لمحتهم ، سيتحول العداء المتزايد إلى انفجار عالمي . ولا يمكن القضاء على أعمال العنف المتفرقة إلا إذا واجه المجتمع الدولي ، على نحو حاسم ، الأسباب الجذرية ، ألا وهي إنكار الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، والسياسة التوسعية الصهيونية . وحيث أن الجمعية العامة قد أعلنت هذه السنة بوصفها السنة الدولية للسلم ، فإنه من المناسب أن تتخذ الأمم المتحدة إجراء حاسما فيما يتعلق بقضية فلسطين التي لاتزال تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين . وقد أعربت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عن رغبتها الجماعية بشأن عقد مؤتمر دولي معني بالسلم في الشرق الأوسط تحت إشراف الأمم

المتحدة ، وذلك في قرار الجمعية العامة ٥٨/٢٨ جيم . وينبغي أن تستند أية مبادرة للسلام على حل شامل وعادل ودائم لمشكلة الشرق الأوسط ، يضمن انسحاب إسرائيل الكامل وغير المشروط من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، والذي يمكن الشعب ، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حقه في العودة وفي تقرير المصير والاستقلال الوطني وإنشاء دولته المستقلة ذات السيادة في فلسطين .

وفي هذا الصدد ، تشكل خطة السلام العربية التي اعتمدت بالإجماع في مؤتمر القمة الثاني عشر الذي انعقد في فاس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ وأيلول/سبتمبر ١٩٨٢ ، والتي وافق عليها مؤتمر القمة الطارئ للدول العربية الذي انعقد في الدار البيضاء في آب/أغسطس ١٩٨٥ ، اسهاما كبيرا صوب تحقيق حل شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط .

إن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للجنوب اللبناني ، تحديا لقرار مجلس الأمن ٥٠٩ (١٩٨٢) بيزيد من الصراع الطائفي ويؤدي إلى إشاعة القلاقل في ذلك البلد كما يعمل على تعطيل الوحدة الوطنية وتعمير لبنان . وإنما نطلب من الأمم المتحدة أن تفضل بمسؤوليتها في تحقيق الانسحاب الكامل لإسرائيل من أراضي لبنان .

إن النضال المكثف للأغلبية السوداء في جنوب أفريقيا للتخلص من نظام الفصل العنصري قد ازداد اتساعا وأصبح يشكل حالة حرجة تتطلب الاهتمام الجاد من جانب المجتمع الدولي .

وقد حكم نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا على الاغلبية السوداء بأن تعيش في ظل أفظع ظروف الفصل العنصري والعنصرية والتمييز العنصري ووضعها في معازل أصبحت مصدرا للعمالة الرخيصة خدمة لسياسة الاستغلال القمعية وتحقيقا لمصالح نظام الفصل العنصري وحلفائه الخارجيين .

وفوق ذلك خلق نظام جنوب افريقيا مناخا عدائيا أدى الى زعزعة الاستقرار الاقتصادي والسياسي في منطقة الجنوب الافريقي ، وجعل دول المواجهة المجاورة ذات السيادة معرضة لهجمات جنوب افريقيا وأعمال العدوان على أراضيها لمنعها من تقديم الدعم الادبي والمادي للنضال التحرري لشعبي جنوب افريقيا وناميبيا .

وليس مما يتفق مع الاخلاق أو مع المبادئ الانسانية أن نقبل ركود القضية لمجرد أن النظام في جنوب افريقيا قد أبدى عدم اهتمام بالتفاوض مع الاطراف المعنية والمهتمة ، بينما الفظائع التي ترتكبها جنوب افريقيا مستمرة في تدمير لحمية الاغلبية السوداء ، الامر الذي يعد انتهاكا صارخا للشرعية الدولية .

وفي اعتقادنا أن النظام العنصري في جنوب افريقيا لن يتخلى عن ممارسة الفصل العنصري ضد الاغلبية السوداء ولن يتعايش تعايشا سلميا مع جيرانه من الدول ذات السيادة إلا اذا وقع تحت ضغط دولي حقيقي متخافر تفرضه كل الدول المتقدمة والنامية بغير استثناء .

ونحن نحث المجتمع الدولي المحب للسلم أن يبحث بجدية كل جوانب العقوبات العسكرية والاجتماعية والاقتصادية بما في ذلك التنفيذ الفعال الكامل للحظر على تصدير السلاح الى جنوب افريقيا وخاصة منعها من الحصول على القدرة على صنع الاسلحة النووية . ونحث المجتمع الدولي أيضا على ممارسة الضغط على جنوب افريقيا من أجل الافراج الفوري عن نيلسون منديلا وسائر المسجونين السياسيين .

إن الاغلبية السوداء في جنوب افريقيا تستحق وتحتاج الى كل الدعم المادي والادبي الذي يمكن للمجتمع الدولي أن يقدمه بسخاء الى هذا الشعب من أجل نجاح قضيته العادلة . وبالمثل يجب تأييد دول المواجهة في جهودها للدفاع عن نفسها ضد هجمات وأعمال العدوان التي ترتكبها القوات المسلحة التابعة لجنوب افريقيا .

وينبغي أن تكون كل الجهود الدولية التي يمكن أن تضعف آليات القمع التابعة لنظام الفصل العنصري موضع ترحيب من جميع الدول المحبة للسلم في المجتمع الدولي . ونحن نؤيد ، في هذا الصدد ، الاقتراحات الجديرة بالاشادة التي قدمت في مؤتمر باريس الثاني الخاص بفرض العقوبات على جنوب افريقيا لتكثيف الجهود الرامية الى القضاء على الفصل العنصري عن طريق فرض العقوبات الشاملة الالزامية ضد جنوب افريقيا .

لقد بدأ صبر العالم ينغد ازاء رفض جنوب افريقيا انهاء احتلالها غير الشرعي لناميبيا ، خاصة وأن انتدابها على هذا الاقليم قد أُلغي باتخاذ الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ٢١٤٥ (د-٢١) الصادر في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٦٦ ، الذي وضع ذلك الاقليم تحت المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة . ثم اتخذ مجلس الامن قراره ٢٦٤ (١٩٦٩) الصادر في آذار/مارس ١٩٦٩ الذي أعلن فيه أن احتلال نظام جنوب افريقيا لناميبيا غير شرعي وطالب ذلك النظام بأن يسحب فوراً ادارته من اقليم ناميبيا .

وتحدياً لكل النداءات الدولية ورفضاً لانهاء احتلاله غير الشرعي لاقليم ناميبيا ، كُثف نظام بريتوريا ممارسة الفصل العنصري عن طريق زيادة قمعه العسكري والبوليسي من أجل إخضاع شعب ناميبيا ، حتى يواجه نظام الفصل العنصري معارضة أقل في نهبه للموارد الطبيعية والمعدنية للاقليم .

ولم تقتصر تجاوزات قوات الفصل العنصري على اقليمي ناميبيا وجنوب افريقيا بل ذهبت الى ما وراء هذه الحدود . فقد استخدم نظام جنوب افريقيا أراضي ناميبيا كقاعدة انطلاق ، لتخويف دول خط المواجهة المجاورة وشن الحرب المتكررة عليها لاشاعة القلاقل في هذه الدول وتصديعها ومنعها من تقديم الدعم لشعب ناميبيا الشجاع . وقد أن الاوان للمجتمع الدولي لكي يشجب أعمال العدوان هذه التي ترتكبها جنوب افريقيا وأن يقدم الدعم المعنوي والمادي لدول خط المواجهة للدفاع عن نفسها ضد الهجمات المتكررة لنظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا .

إن شعب ناميبيا الذي حارب الاستعمار دائماً وضحى كثيراً سوف يواصل مقاومة استغلال أرضه والاستنزاف السريع لموارده الطبيعية والمعدنية من جانب جنوب افريقيا

والمصالح الاقتصادية الأجنبية الأخرى بما يتعارض والقرارات ذات الصلة التي اتخذتها الأمم المتحدة والمرسوم رقم ١ لحماية الموارد الطبيعية لناميبيا .

ونحن على ثقة كاملة من أن شعب ناميبيا الشجاع في ظل القيادة الحكيمة للمنظمة الشعبية لأفريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) - ممثله الشرعي والوحيد - سوف يواصل تصعيد نضاله المشروع من أجل تقرير المصير وتحقيق الاستقلال الكامل . ونحن نشيد بصبر سوابو واستعدادها لتوقيع اتفاق وقف إطلاق النار مع نظام جنوب أفريقيا في إطار قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) بغير شروط مسبقة أو مزيد من التأخير . وفي اعتقادنا أن قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) هو الأساس الصحيح الوحيد للحلول التي يمكن أن تؤدي إلى استقلال ناميبيا سلميا .

ونحن في هذا الصدد نؤيد الإعلان الصادر عن المؤتمر الدولي لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا الذي عقد في فيينا بالنمسا في تموز/يوليه ١٩٨٦ وبرنامج العمل الذي تبع ذلك ، من أجل تعبئة وتعزيز الدعم الدولي للتنفيذ الفوري غير المشروط لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ولن تؤدي أية خطة أو استراتيجية أخرى تبعد عن خطة الأمم المتحدة إلا إلى زيادة تشدد جنوب أفريقيا ، وستشجعها على تأجيل منح الحرية والاستقلال لاقليم ناميبيا .

ولابد أن يبذل المجتمع الدولي كل جهد ممكن لتقديم المساعدة المادية والمالية والأدبية اللازمة للشعب الناميبى لمواجهة عدوان جنوب أفريقيا ولتمكين هذا الشعب من المضي في نضاله من أجل الحرية والاستقلال الحقيقيين تحت القيادة الحكيمة لسوابو ممثله الشرعي الوحيد .

وانه من المحزن أن نجد أنفسنا مرة أخرى نتكلم عن حرب الاثقاء بين إيران والعراق التي تجتاح منطقة الخليج منذ سنوات . وعلى الرغم من الجهود التي لا تكل للأمين العام للأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي وحركة عدم الانحياز فان الصراع لايزال مستمرا بلا هوادة مدمرا بنيتيها الاقتصادية الاساسية التي لا غنى عنها لأي من البلدين من أجل تقدمهما الاقتصادي والاجتماعي . وقد أدى هذا الصراع أيضا إلى مقتل الكثيرين من السكان المدنيين وخاصة في المرحلة الحالية من التصعيد .

وأود أن أشيد بالجهود البناءة التي بذلتها الدول الاعضاء في مجلس التعاون الاقتصادي لدول الخليج في محاولتها لانهاء هذا الصراع الدموي المدمر الذي لا يستنزف فقط الموارد الطبيعية والبشرية للبلدين المغمنيين وإنما يهدد أيضا السلم والامن الدوليين . وفي ظل الظروف الراهنة ، فان السبيل الوحيد المعقول الذي بقي مفتوحا امام الطرفين المعنيين هو بدء الحوار بغير مزيد من الابطاء للتوصل الى حل سلمي لخلافتهما . وفي هذا الصدد نقدر ونؤيد المبادرة الحكيمة البناءة التي اقدمت عليها حكومة العراق لانهاء هذا التدمير وهذه المذابح الفاشمة ، ونؤيد ونقدر عزمها على اجراء مفاوضات سلمية تؤدي الى تسوية الازمة .

ونأمل أن تستمر الجهود التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي لوضع حد للصراع واعادة السلم الى المنطقة . وقد بقيت مسألة تشاد بغير حسم لسنوات طويلة ، واستعمت اعادة السلم الى البلد خلال هذه الفترة من الزمن على كل الحلول الممكنة ، بينما تستمر الحرب المحزنة بين الاشقاء وتدمر الموارد البشرية والمادية . ويؤسفنا أن جهود الوساطة الحميدة التي بذلها رؤساء افارقة كثيرون في السعي من أجل التوفيق والسلم قد أُحبطت .

ونحث الهيئات المختصة في منظمة الوحدة الافريقية على مواصلة جهودها الحميدة لاستكشاف كل القنوات الممكنة لتعجيل عملية التفاوض السلمي لتحقيق التوفيق الوطني والحل السياسي الدائم لتوحيد تشاد .

وفيما يتعلق بالنزاع في الصحراء الغربية ، نؤكد من جديد موقفنا المؤيد لشعب الصحراء بأن يمارس حقه في تقرير المصير . وفي هذا الصدد ، نكرر تأييدنا لتوافق الآراء الذي تم التوصل اليه في إطار منظمة الوحدة الافريقية لاجراء استفتاء يسمح لشعب الصحراء الغربية بأن يمارس حقه في تقرير المصير بما يتفق وروح قرارات منظمة الوحدة الافريقية .

إن أفغانستان ، وهي بلد نام وغير منحاز ومسال ، تعاني لسنوات عديدة من التدخل الاجنبي وانتهاك مقاصد ومبادئ ميثاق الامم المتحدة والتزام جميع البلدان بالامتناع ، في علاقاتها الدولية ، عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد سيادة أية دولة ووحدة أراضيها واستقلالها السياسي . وبرغم الدعوة المستمرة التي يوجهها المجتمع الدولي بسحب القوات الاجنبية من اراضي أفغانستان ، مازال شعب أفغانستان يعاني من وحشية الاختلال الاجنبي .

وبالتالي ، يتعين على المجتمع الدولي أن يحاول جاهدا وضع حد للمعاناة المستمرة والخطيرة للشعب الافغاني وأن يخفف العبء الاقتصادي والاجتماعي على الدول المجاورة التي لجأ اليها الملايين . ونحن نعبر عن تقديرنا وتأييدنا لجهود الامين العام المستمرة وخطواته البناءة في سعيه من أجل حل سلمي للمشكلة الافغانية . إن الموقف يتطلب تحقيقا عاجلا لحل سياسي يمكن شعب أفغانستان من أن يمارس حقه الكامل في السيادة عن طريق اختياره للنظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي يفضله وفقا لطموحاته الوطنية .

ولقد انقضت الآن ثماني سنوات منذ أن سقط شعب كمبوتشيا ضحية للتدخل العسكري الاجنبي . وذهبت الدعوة المستمرة للأغلبية العظمى من المجتمع الدولي بسحب القوات الاجنبية من كمبوتشيا حتى الآن ادراج الرياح . ونكرر مرة أخرى أن السبيل الوحيد

لوضع حد لمحنة شعب كمبوتشيا يكمن في ضمان جلاء القوات الأجنبية عن ذلك البلد ، وإعادة استقلاله وسيادته ووحدة وسلامة أراضيه والسماح لشعب كمبوتشيا بأن يختار بحرية نظام الحكم الذي يرغب في إقامته .

إن الحالة في شبه الجزيرة الكورية منذ أوائل الخمسينيات مليئة بالتوتر . ونحن نعتقد أن أفضل سبيل لقيام علاقات أفضل بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية هو خلق الظروف المواتية التي تمكّن الكوريين أنفسهم من الدخول في حوار بناء لحسم خلافاتهم . وإن التسوية الدائمة لن تتحقق إلا إذا سادت بين الكوريين أنفسهم ثقة متبادلة بغير تدخل من الخارج .

إن المجتمع الدولي ما كان ليختار مكانا أفضل من هذا المحفل لتبادل الآراء بشأن أمور بالغة الحيوية بالنسبة لبقاء الإنسان . وحيث توحدنا هذه الجمعية الآن فإن أفكارنا لا يمكن أن تستبعد عن ظلال المور الكثيبة للبيئة العالمية التي تعاني من صراعات مدنية لا تحصى ومواجهات وصراعات وتشريد جماعي للسكان نتيجة للحالة الاقتصادية المتردية في العالم الثالث التي أدت إلى تفاقمها الاقتصاد العالمي المتقلب والكوارث الطبيعية القاسية وعدم اليقين السائد في العلاقات الاقتصادية الدولية .

إن صيحات الاستغاثة التي يطلقها مئات الملايين من الأفراد الذين يعانون من البؤس والجوع والفقر المدقع ، وعشرات الملايين من اللاجئين والمشردين والمعاناة البشرية التي لا يمكن تحملها في العالم كله ، تضيف غيوما سوداء إلى هذه الصورة الكثيبة التي تستحوذ على أذهاننا .

وبرغم ذلك كله ، علمنا إيماننا القوي بتضامن البشر في وقت الأزمات أن نشق بأن روح التعاون والتفاهم الحقيقية بين الأمم في هذا العالم مستود على المخاوف والشكوك الناجمة عن الصعاب الكبيرة التي تواجهنا .

نحن على ثقة بأن حاجتنا للعيش معا في سلام وفي بيئة آمنة سوف تتجاوز المواقف المترددة في الحوار العالمي وتقودنا إلى حياة أفضل . وإن حكمتنا وبعد

نظرننا في شامين علاقاتنا المتكافئة سوف تقود عمليا جهودنا في كل الأمور التي تؤثر على رفاه عالمنا وفقا لمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة .

السيد دوغرسورن (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : أود أن أؤكد

لكم أن الوفد المنغولي يضم موته الى التهاني الحارة التي أعرب عنها الممثلون الذين سبقونا الى التكلم لكم وللرئيس فيما يتعلق بانتخابكم بالاجماع لرئاسة الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة . ويحدونا الأمل في أن تبرز خبرتكم الدبلوماسية ومهارتكم الفاشقة واحساسكم بالواجب نجاح هذه الدورة بشكل كبير .

ويسعدني بالنيابة عن منغوليا حكومة وشعبا أن أحيي الأمين العام للأمم المتحدة ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، وأن أتمنى له كل نجاح في أداء مهامه . إن الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة تتسم بأهمية خاصة . فهي تعقد في عام أعلن بالاجماع سنة دولية للسلم . ويمكن هذا القرار الهام القلب المتزايد لدى المجتمع الدولي بشأن الحالة الدولية الراهنة المعقدة وعزمه على بذل كل الجهود لوقف أي تدهور للموقف وتعاقد التهديد النووي .

إن الحيلولة دون حدوث حرب نووية والحفاظ على السلم هدف صعب ولكنه ممكن التحقيق . والحالة الدولية الراهنة تتطلب القضاء على الأنماط القديمة مثل نظريات "الاحتواء" أو "الردع" . فقد مضى عهد هذه النظريات . ومن الضروري أن نتخذ تدابير ملموسة وفعالة دون إبطاء تؤدي الى تغييرات جذرية من التنافس النووي الى عالم خال من الأسلحة النووية ومن المواجهة الى التعاون ومن سباق التسلح الى نزع السلاح . ما هو حجر العثرة الذي يعترض طريق هذا التغيير في العلاقات الدولية الحيوية بالنسبة للبشرية ؟

إن السبب المتأصل يكمن أساسا في سياسة وممارسات دوائر الامبريالية العدوانية ، وأولها المؤسسة العسكرية الصناعية للولايات المتحدة الأمريكية . فهي تحاول أن تحقق التفوق العسكري الاستراتيجي ومآرب النزعة العالمية الجديدة من خلال الابتزاز والجزاءات وأعمال الارهاب الذي تموله الدولة ، بما في ذلك التدخل المسلح ضد البلدان والشعوب التي ترفض الانصياع لما تمليه عليها تلك الدوائر .

إن إتخاذ نهج عسكري وشاري إزاء قضايا جوهرية مثل الحرب والسلام وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها بحرية هو أمر ينطوي على عواقب بالغة الخطورة بالنسبة للبشرية جمعاء .

ويقابل السياسة الامبريالية في الكفة الاخرى من الميزان العالمي الدفع المتعاطف صوب السلم والمتجسد في المجتمع الاشتراكي العالمي وبلدان عدم الانحياز وغيرها من الدول المحبة للسلم والحركات المناهضة للحرب والاسلحة النووية والقوى المتصفة برجاحة العقل . ويشهد عام ١٩٨٦ جهودا نشطة ومبادرات قوية تستهدف منع نشوب حرب نووية وإنهاء سباق التسلح وتحسين الحالة الدولية .

والاقتراح الخاص بإقامة نظام شامل للأمن الدولي والذي تقدمت به البلدان الاشتراكية للنظر فيه خلال الدورة الحالية يعد أكثر النهج رهدا لكفالة السلم العالمي . فهو يستهدف إرساء أسس الأمن الجماعي في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والانسانية .

أما الاسلوب المقترح لارساء أهم الاسس التي يقوم عليها ذلك النظام فيرد في البرنامج المحدد الذي أعده الاتحاد السوفياتي لتخليص البشرية من الاسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل بحلول نهاية هذا القرن . وقد استكمل ذلك البرنامج ببناء بودابست الموجه من دول حلف وارمو الى دول حلف شمال الاطلسي والبلدان الاوروبية الاخرى ، ويقوم على تصور لطائفة عريضة من التدابير الملومة الرامية الى خفض القوات المسلحة والاسلحة التقليدية في أوروبا وهي مسألة تكتسي أيضا أهمية عالمية .

إن بيان الحكومة السوفياتية المؤرخ في ٢٣ نيسان/ابريل من العام الحالي ، والخطاب الذي ألقاه السيد غورباتشيف الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي في فلاديفوستوك ، يبرزان مجموعة من التدابير العملية الرامية الى تحسين الحالة الدولية في آسيا والمحيط الهادئ وتدعيم الثقة المتبادلة وتعزيز التعاون وعلاقات حسن الجوار بين بلدان المنطقة . كما يجدر التنويه بأن البلدان الاشتراكية

تقدمت في الدورة السابقة للجمعية العامة بمقترحات شاملة بشأن الأمن الاقتصادي الدولي .

ومن ثم ، فإن الاقتراح الجديد المقدم من البلدان الاشتراكية يستمد أصوله الصلبة من مقترحاتها السابقة المتعلقة بالحد من خطورة التهديد النووي والتهديد بنشوب مواجهة عسكرية وتعزيز الانفراج والتعايش السلمي من خلال التفاعل والتعاون النشط بين الدول .

ويقوم النظام الشامل للأمن الدولي على تصور مؤداه أنه يمكن كفالة الأمن الجماعي للأمن كافة على أساس متبادل ومنصف . ويبني مقدمو الاقتراح تصورهم على المبدأ القائل بعدم امكانية صون أمن دولة ما أو مجموعة من الدول على حساب الآخرين . وتحمل تلك المبادرة من جانب البلدان الاشتراكية مزيدا من التمييز لاحكام ميثاق الأمم المتحدة بشأن نظام الأمن الجماعي . فهدفها هو تطبيق تلك الاحكام في الواقع العملي مع مراعاة حقائق عصر الذرة والفضاء ، وقد شاركت جمهورية منغوليا الشعبية في تقديم هذه المبادرة الجديدة .

وفي المؤتمر التاسع عشر للحزب الثوري للشعب المنغولي المعقود في أيار/مايو من العام الحالي ذكر الرفيق جامبين باتمونغ الأمين العام للجنة المركزية للحزب ورئيس الدولة أن الهدف من إقامة نظام شامل للأمن الدولي هو جعل التعايش السلمي أسس مبدأ في العلاقات بين الأمم . وبوصفنا من واضعي ذلك الاقتراح ، فإننا لم نغفل أيضا عن احكام اعلان الأمم المتحدة الخاص بحقوق الشعوب في السلم والذي بمقتضاه ينطاط بكل دولة اتخاذ تدابير ملموسة لإعمال ذلك الحق الأساسي من حقوق الشعوب .

ويناهد وفد جمهورية منغوليا الشعبية كل الدول الاعضاء في الأمم المتحدة أن تولي عناية كبيرة للأفكار الواردة في الاقتراح الجديد المقدم من البلدان الاشتراكية وأن تسهم في تنفيذها تنفيذا عمليا .

ويلاحظ الوفد المنغولي بارتياح أن إعلان هراري الصادر عن مؤتمر القمة الثامن لبلدان عدم الانحياز يتسق روحا ونما في نواح كثيرة مع أهداف اقتراح البلدان

الاشتراكية ، واود أن أقتبس في هذا الصدد من تقرير السيد بيريز دي كوييار الأمين العام فكرة تتماشى مع أفكارنا :

"إنه في ظل عالم يكاد يكون من المؤكد أن تصبح فيه مفاثر البلدان جميعا أوثق ارتباطا ، لا يمكن أن يوجد بديل لنظام فعال متعدد الأطراف في حفظ السلم والأمن الدوليين وفي التعاون على إدارة المشاكل العالمية". (A/41/1 ، ص ٣) وأي خطوة عملية تتخذ لبلوغ ذلك الهدف الحيوي المتمثل في تحقيق الأمن الشامل إنما هي خطوة مهمة .

وجمهورية منغوليا الشعبية ، شأن الأغلبية الساحقة من الدول ، تقدر حق التقدير قرار الوقف المؤقت لجميع التفجيرات النووية الذي أعلنه الاتحاد السوفياتي منذ عام مضى ثم مد فترة العمل به حتى مستهل العام المقبل ، وهو القرار الذي لقي ترحيبا واسع النطاق . ولو أن ذلك الوقف أصبح متبادلا ومتعدد الأطراف لنشأ مانع يمتد به في مواجهة تزايد التحسن النوعي للأسلحة النووية ، ويناشد وفدي كل الدول حائزة الأسلحة النووية وعلى رأسها الولايات المتحدة أن تؤيد الوقف المؤقت وتبدأ في إعداد اتفاق لغرض حظر شامل على تجارب الأسلحة النووية . ويرحب بما أكدته الاتحاد السوفياتي مجددا في هذه الدورة من استعداد لتوقيع مثل هذا الاتفاق في أي وقت .

وجمهورية منغوليا الشعبية تقدر حق التقدير جهود الأرجنتين واليونان والهند والمكسيك وتنزانيا والسويد التي تقدمت بمقترحات عملية إسهاما في حظر التجارب النووية وإعتماد تدابير أخرى تستهدف كبح سباق التسلح النووي .

أما الخطوة الملموسة التي يمكن للدول حائزة الأسلحة النووية اتخاذها لمنع نشوب حرب نووية فهي أن تحذو حذو اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وجمهورية الصين الشعبية وأن تتعهد بالآ تبادل باستخدام الأسلحة النووية . فمن شأن مثل هذه الخطوة أن تسهم في تدعيم مناخ الثقة بين الدول وتعزيز أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية .

وتؤيد جمهورية منغوليا الشعبية جميع المقترحات والخطوات العملية الرامية الى إنشاء مناطق وممرات خالية من الاسلحة النووية في اوروبا وآسيا وغيرها من انحاء العالم ، وترى في تلك المقترحات والخطوات العملية تدابير هامة تفتح الطريق الى نزع السلاح النووي .

ووفدي إذ يرحب بالتقدم المحرز في محادثات مؤتمر نزع السلاح بشأن حظر الاسلحة الكيماوية ، يود بمضة خاصة أن يشدد على ضرورة التوصل في أسرع وقت ممكن الى اتفاق لحظر تلك الوسائل البربرية من وسائل إبادة البشر .

وينبغي للمجتمع الدولي ألا يسمح بتقويض المعاهدات والاتفاقات القائمة في مختلف ميادين الحد من الأسلحة ، فالتقيد الصارم بالالتزامات التي تعهدت بها جميع الأطراف تشكل شرطا لا غنى عنه لتحقيق الاتفاق في مجالات جديدة .

ونحن نلاحظ بارتياح أنه على الرغم من المصاعب الحقيقية القائمة والعقبات التي غالباً ما تصطنعها دوائر معينة ، فإن الاتصالات والحوار بين الدولتين العظميين ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية ، قد أصبح أكثر نشاطاً وأكثر اتساعاً بالواقعية .

وجمهورية منغوليا الشعبية ترحب باجتماع القمة السوفياتي الأمريكي القادم ، الذي سيعقد في الفترة ١١ - ١٢ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام في ريكيايفيلك . ونأمل أن يمهّد اجتماع القمة هذا الطريق أمام تحقيق اتفاقات عملية في ميدان الحد من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ثم أزالتها ، وكذلك في منع عسكرة الفضاء الخارجي .

وتبين التجارب أن التقدم يتوقف على المدى الذي سينهب اليه الجانب الأمريكي في تحمل المسؤولية التي تتناسب وأهمية التدابير التي سيتفق عليها .

وفي هذا العصر ، الذي يتسم بالتقدم العلمي والتكنولوجي ، أصبح تسخير منجزات هذا التقدم لمنفعة البشرية هدفاً ذا أولوية عليا . فهو في المقام الأول يتمثل باستغلال الطاقة النووية لأغراض سلمية وبلاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي . ومنغوليا تؤيد عقد مؤتمر دولي للنظر في الأمن المادية والسياسية والقانونية والمؤسسية اللازمة لاتخاذ اجراء متضافر في مجال الاستخدامات السلمية في الفضاء الخارجي . كما تؤيد الجهود المبذولة ضمن اطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية لضمان السلامة في استخدام الطاقة النووية . وستنضم منغوليا الى الاتفاقيتين الهامتين اللتين اعتمدتا مؤخراً في الدورة الاستثنائية للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وحكومة بلدي ترحب بالنتائج التي توصل اليها مؤتمر استكهولم المعني بتدابير بناء الثقة والأمن ونزع السلاح في أوروبا ، بوصفها اسهاماً حقيقياً في تخفيف احتمالات

المواجهة العسكرية وفي تعزيز أمن أوروبا ومشالا على الروح التوفيقية المنطقية والواقعية . ونأمل أن يكون لروح مؤتمر استكهولم أثر إيجابي على أعمال اجتماع المتابعة القادم ، الذي سيعقده ممثلو بلدان مؤتمر التعاون والامن في أوروبا في تشرين الثاني/نوفمبر ، وعلى مفاوضات فيينا الخاصة بتخفيض القوات المسلحة والاسلحة . وسيتعزز السلم الدولي تعزيزا كبيرا اذا ما تم القضاء على بؤر التوتر والازمات في مختلف اصقاع العالم . ولكن مما يؤسف له أن الصراعات الاقليمية في اجزاء عديدة من العالم ليست مستمرة فحسب ، بل تتفاقم أحيانا وتهدد بتقويض أسس الامن العالمي .

ويبدو العديد من الصراعات الاقليمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ . فازمة الشرق الاوسط والحرب الايرانية العراقية والحرب غير المعلنة على افغانستان والاستفزازات ضد كمبوتشيا تزرع بذور الموت والدمار وتسم المناخ في القارة وفي كافة أنحاء العالم .

وجمهورية منغوليا الشعبية تؤيد عقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الاوسط تحت رعاية الأمم المتحدة بمشاركة جميع الاطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية . ونرى من المستصوب لتحقيق هذه الغاية التوصل الى اتفاق في هذه الدورة للجمعية العامة على انشاء لجنة تحضيرية تضم جميع الاعضاء الدائمين في مجلس الامن .

ان لب تسوية مشكلة الشرق الاوسط يكمن في ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه في اقامة دولته المستقلة وفي تحرير جميع الاراضي العربية التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ . وتؤيد منغوليا تعزيز الاستقلال الوطني للبنان ووحدة اراضيها .

ونحن نضم صوتنا الى النداءات التي وجهها المجتمع الدولي الى حكومتي ايران والعراق لوضع نهاية فورية لاعمالهم العسكرية والدخول في مفاوضات سلمية تستهدف حل الصراعات القائمة بينهما .

وتؤيد حكومة بلدي الاقتراح الخاص بالتوصل الى حل شامل لقضية قبرص على أساس الاحترام التام لاستقلالها ووحدة اراضيها .

ونرى أن قرار حكومتنا الاتحاد السوفياتي وجمهورية افغانستان الديمقراطية بسحب جزء كبير من الفرقة العسكرية السوفياتية من افغانستان هذا العام يوفر شرطا اساسيا موافيا للتوصل الى تسوية سياسية لمشكلتها . ونأمل أن يلقي هذا الجزء الدال على حسن النية رد فعل ايجابي . وينبغي التوصل الى ضمان كاف لوقف التدخل الخارجي في شؤون افغانستان ، وضمان عدم تكراره . وحكومة جمهورية منغوليا الشعبية تقدر الجهود التي يبذلها الامين العام وممثله الشخصي للتوصل الى تسوية سياسية لهذه المشكلة .

وتؤيد جمهورية منغوليا الشعبية تحويل منطقة جنوب شرق آسيا الى منطقة سلم واستقرار وتعاون . ويمكن أن تتعزز الجهود المبذولة لخلق جو من التفاهم والثقة المتبادلين في المنطقة اذا توقف انتهاك حرمة استقلال جمهورية كمبوتشيا الشعبية وسيادتها ووحدة اراضيها ، وتوقفت أعمال العدوان على سائر بلدان الهند الصينية . ووفد بلدي يؤكد ثانية تأييد حكومة منغوليا للجهود البناءة التي اتخذتها فيت نام ولاوس وكمبوتشيا ، والجهود المتسقة التي تبذلها هذه الدول لتحقيق استقرار الحالة في جنوب شرق آسيا .

وتقدم حكومة بلدي ، كما فعلت في السابق ، دعمها المطرد للاقتراحات التي قدمتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ، الخاصة بسحب القوات الامريكية واسلحتها من جنوب شبه القارة الكورية ، وانشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية هناك ، والبدء في مفاوضات ثلاثية تحقيقا لهذه الغاية . فمن شأن هذه التدابير أن تخلق جوا يفضي الى اعادة توحيد كوريا سلميا ، ويساعد بدرجة كبيرة على تحسين الحالة في الشرق الاقصى .

لقد تفاقمت الحالة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ نتيجة لتزايد الوجود العسكري الامريكي وتكديس الاسلحة النووية الامريكية ، لا سيما في كوريا الجنوبية وحول اليابان . ويجري اجتذاب هذه الاجهزة وادخالها ضمن الخطط الاستراتيجية العسكرية لواشنطن ، بما في ذلك المساهمة في ابحاث ما يسمى "مبادرة الدفاع الاستراتيجي" . كما يجري التعجيل بالمحاولات الرامية الى تحويل منطقة آسيا والمحيط الهادئ الى ميدان آخر للمواجهة العسكرية والسياسية .

ولا بد ، إن أردنا أن نوقف المسار السلبي للتنمية في آسيا والمحيط الهادئ ونعكسه ، أن يكون هناك سعي مشترك لإيجاد وسائل لدعم فكرة النظام الشامل للأمن الإقليمي . وفي هذا الصدد ، أود أن أسترعي انتباه الجمعية الى الاقتراح الذي طرحته جمهورية منغوليا الشعبية بشأن إقامة جهاز دولي يحول دون استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات بين دول آسيا والمحيط الهادئ . إن الالتزام المستمر بهذا المبدأ كعرف مقبول في العلاقات بين دول المنطقة سيسهم ، بلا شك ، في استقرار الحالة وتدعيم أسس السلم والأمن .

وقد أكد المؤتمر التاسع عشر لحزب الشعب الثوري المنغولي ، على حقيقة أن تعقد الحالة الراهنة يتطلب من جميع دول المنطقة ، كبيرها وصغيرها ، أن تقوم معا باستكشاف وسائل تحقيق الأمن الإقليمي ، واتخاذ اجراء جماعي لحل الاوضاع المتأزمة والمشاكل المعلقة . ونرى انه قد آن الاوان للاشتراك بشكل أكثر فعالية في المشاورات السياسية والحوار على أسس ثنائية ومتعددة الاطراف وتقييم إمكانية عقد محفل لآسيا والمحيط الهادئ في تاريخ لاحق يكرّس لبحث مشاكل السلم والأمن الإقليميين . وإن التهديد بالتدخل المسلح ضد نيكاراغوا يتعاضد عن ذي قبل . وهناك محاولات لتصدير ثورة مضادة عن طريق خونة لشعب نيكاراغوا ، لإيقاف ما يحققه من مكاسب ثورية وإجباره على التراجع عن الطريق الذي اختاره .

وتؤيد جمهورية منغوليا الشعبية النهج البناء للحكومة الساندينية فسي نيكاراغوا فيما يتعلق بالتوصل الى حل سلمي لمشكلة أمريكا الوسطى . ولسوف يواصل شعب منغوليا مساندته لشعب نيكاراغوا الذي يدافع بشجاعة كبيرة عن استقلاله وحرية . إننا نؤيد جهود مجموعة كونتادورا وفريق الدعم التي تهدف الى تخفيف حدة التوتر في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي ، وإيجاد حلول سياسية للمشاكل الملحة في المنطقة .

تمثل الحالة المتفجرة في جنوب افريقيا تهديدا خطيرا للسلم العالمي . ويدين شعب وحكومة جمهورية منغوليا الشعبية النظام العنصري لجنوب افريقيا بشدة لسعيه الى

إدانة نظام الفصل العنصري اللاإنساني بأي ثمن . ونحن نؤيد تأييدا كاملا إعلان المؤتمر العالمي المعني بفرض جزاءات ضد جنوب افريقيا العنصرية ، الذي دعا الى فرض جزاءات الزامية شاملة ضد نظام بريتوريا بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة . إنه لا مكان للفصل العنصري في عالمنا وينبغي استئصاله الى الابد . إننا نطالب بالإفراج الفوري عن نلسون مانديلا والوطنيين الآخرين في جنوب افريقيا ، ونؤكد من جديد تضامننا مع المؤتمر الوطني الإفريقي في جنوب افريقيا .

إن نظام جنوب افريقيا - مستندا الى ما يسمى بسياسة الارتباط البناء التي تنتهجها الولايات المتحدة - يتبع سياسة توسعية في الجنوب الافريقي . وحكومتنا تدين بقوة العدوان المسلح وأعمال زعزعة الاستقرار التي يتركبها نظام بريتوريا بلا توقف ضد أنغولا وزامبيا وزمبابوي وموزامبيق ودول خط المواجهة الأخرى .

وما برحت مسألة منح الاستقلال الفوري لشعب ناميبيا مثار اهتمام المجتمع الدولي . ويبرهن على ذلك نتائج المؤتمر الدولي الذي عقد في فيينا ، فضلا عن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي اختتمت أعمالها منذ فترة وجيزة . ولا شك أن التنفيذ الكامل للمقررات التي اعتمدت في هذين المحفلين الهامين ستساعد على تعزيز جهود المجتمع الدولي لإنهاء احتلال ناميبيا غير المشروع والتعجيل بحصولها على الاستقلال وفقا لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة . وتؤيد جمهورية منغوليا الشعبية المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) الممثل الشرعي والوحيد لشعب ناميبيا .

كما يؤيد وفدي تمام التأييد قرارات المؤتمر الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز بشأن مشاكل الجنوب الافريقي وتعزيز النضال ضد الفصل العنصري . وتؤيد جمهورية منغوليا الشعبية منح الاستقلال الفوري وغير المشروط لشعوب ميكرونيزيا ، وبورتوريكو والاقاليم التابعة الأخرى .

ويدين شعب منغوليا بشدة أعمال الإرهاب ، أيا كانت دوافعها . وفي الوقت ذاته ، فإننا ندين أعمال الذين يلجأون ، تحت قناع محاربة الارهاب ، الى القوة

الوحشية والعدوان المسلح على دول أخرى ذات سيادة ، كما حدث بالنسبة للجماهيرية العربية الليبية .

لقد دخل نضال الشعوب من أجل التحرير الوطني مرحلة جديدة من الكفاح لتحقيق الاستقلال الاقتصادي والتقدم الاجتماعي الحقيقي .

ونحن نؤيد تمام التأييد تعزيز الجهود الرامية الى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد يبنني على العدالة والمساواة . فمثل هذه الحاجة أصبحت ملحة بالذات في ضوء الظروف الاقتصادية المتدهورة في البلدان النامية حيث باتت ديونها الخارجية المتزايدة ، التي زادت حاليا على بليون دولار تشكل تحديا خطيرا . وهناك حاجة عاجلة الآن لإحداث تغييرات أساسية وهيكلية في العلاقات الاقتصادية بين الدول الغربية الكبرى والبلدان النامية ، واتخاذ تدابير عملية تستهدف ضمان أمن اقتصادي حقيقي لجميع الدول . ومن الطبيعي ان نتوقع لهذه القضية ان تتخذ مكانة مركزية في مداولات هذه الدورة للجمعية العامة .

منذ انضمت بلادي الى الأمم المتحدة ، قبل خمسة وعشرين عاما قامت بكل ما في وسعها للإسهام في تحسين فعالية الأمم المتحدة بوصفها أداة لحفظ السلم والأمن الدوليين . فبناء على مبادرة من جمهورية منغوليا الشعبية ، اعتمدت الأمم المتحدة مقررا للاحتفال كل سنة بأسبوع يكرس لتعزيز أهداف نزع السلاح . كما اعتمد أيضا إعلان حق الشعوب في السلم . ونحن نحاول أن نشترك بفعالية في أنشطة المنظمة في المجالات الاجتماعية والانسانية . وينوي وفدنا أن يطرح في الدورة الحالية للجمعية العامة ، إعلان حملة للأمم المتحدة لمحو الأمية . وهي حملة يمكن أن تستغرق فترة تطول الى عام ٢٠٠٠ .

إننا نشارك في الرأي القائل بأن السبب الجذري للمصعوبات التي تواجهها الأمم المتحدة هو ، أولا وأخيرا ، سبب سياسي وأن الآثار المترتبة عليه بالنسبة للمنظمة تتجاوز أوضاعها المالية بكثير .

إن دور الأمم المتحدة بوصفها محفلا متعدد الأطراف للتعاون الواسع بين الدول
يكتسب أهمية متعاظمة . والذين يحاولون تقويض هذا الدور يتحملون بمسؤولية خطيرة
أمام الرأي العام العالمي .
ومن فوق هذا المنبر الرفيع ، يود وفدي أن يؤكد التزام جمهورية منغوليا
الشعبية بأهداف ومبادئ هذه الهيئة العالمية الموقرة .

السيد الترك (لبنان) : اسمحوا ، في البدء ، لي ، أن أضم صوتي إلى من سبقني من رؤساء الوفود ، فاتقدم مهنئاً إليكم ، باسم لبنان ، على انتخابكم رئيساً لهذه الدورة الحادية والأربعين .

ومع التحية والتهنئة ، أتمنى لكم نجاحاً غنياً ، في عام ولايتكم على رأس الجمعية العامة ، وأنتم تتحلون بالكثير من الحكمة والخبرة والدراية ، وبالوافر من المقدرة والالتزان ، مما يضمن إنجاح أعمال هذه الدورة .

وإنني إذ أنوه بنجاح سلفكم السيد (خايمي دي بينييس) في رئاسة الدورة المنصرمة ، أود أن أسجل تقديراً خاصاً من بلادي لسعادة الأمين العام بيريز دي كوييار لما يبذله من جهد نبيل متواصل لتحقيق أهداف المنظمة في السلام والأمن والرفاهية للبشرية جمعاء ، وفي تنفيذ قراراتها ورفع مستوى الامتثال إليها ، وكذلك لما يخدم به وطني لبنان من عناية واضحة واهتمام مميز ولفتة ضميرية عالية .

إن التزام بلادي بميثاق الأمم المتحدة وبقراراتها هو التزام ثابت ودائم . ولم ينقطع لبنان يوماً ، بالرغم من الازمة التي مر ويمر بها ، عن القيام بدوره ، وإن المتواضع ، في هذا المجال وهو العضو المؤمن إيماناً راسخاً بمبادئ هذه المنظمة باعتبارها المرجع الدولي الأول والأرفع القادر على تجنب الإنسان ويلات الحروب ، إقليمية كانت أو عالمية ، وعلى تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للشعوب وتأمين المستقبل الأفضل لها .

من هنا نعتبر أن مؤازرة هذه المنظمة مادياً ومعنوياً ودعم جهود أمينها العام ، واجب على كل دولة فيها . فمستقبل المنظمة أمر حيوي بالنسبة للعالم . وإذا كانت المسؤولية جماعية ، فإن مسؤولية الدولتين العظميين أساسية لتحقيق الوفاق الدولي وإحلال الأمن والسلام وإنهاء الازمات والحروب المنتشرة في العديد من مناطق الدنيا . وتحقيق هذه الأهداف رهن بمنع العدوان وردع المعتدي ومعاقبته ، ومنحج الشعوب حق تقرير المصير ، وإزالة الظلم والحيث عنها ، وحفظ كرامة الإنسان ورفع مستواه .

وإذ نلاحظ ، من مراجعة جدول أعمال هذه الدورة ، أنه حافل بالمواضيع الهامة نؤكد ايلاء لبنان هذه المواضيع ما تستحقه من اهتمام ، واستعداده ، ضمن امكاناته ، للمساهمة في أية جهود تبذل لإيجاد الحلول لما استعصى منها حله لسبب أو لآخر ، فالتأجيل لا يحل القضايا بل قد يؤدي إلى تعقيدها وتراكم القرارات بشأنها .

مرة أخرى ، وعاما بعد عام نحمل إلى جمعيتكم العامة ، منذ أحد عشر عاما ، هموم لبنان ، حتى باتت شائعة ومعروفة ومألوفة . ما أكاد أشعر أنني بحاجة إلى التبسط أمامكم في واحدة من معضلاتها ذلك أنه لم يعد خافيا على أحد ما الذي يعاني منه لبنان ، وإلى ما آل إليه لبنان ، وما بات يحتاجه وهو الذي ، أيام عافيته ، كان حاضرا لنصرة كل قضية في العالم عادلة ، ولعل هذا المنبر هو الشاهد الامدق على تلك النصرة وذاك الحضور .

منذ ١٩٧٥ ، وجرح لبنان ينزف قاهرا قاسيا على شعبه وأرضه ، ولا ضرورة بمقد أكثر لعرض الحالة المساوية ، بعدما في السنوات الخوالي سبقني إلى هذا المنبر رؤساء وفود من بلادي حملوا إلى هذا المخفل الدولي الاعلى سرودا وشروحا وعروضا ، حتى يكاد لا جديد يقال ، سوى عودة إلى تلخيص هذه الحالة* :

كثيرا ما أشيع في المحافل ، ويشاع ، ويحكى في وسائل الإعلام ويركّز ، عن عهد أو جهل أو تجاهل ، إن حرب لبنان هي حرب أهلية .

إنني - بوقفة مسؤولة أمام الضمير والتاريخ - أؤكد أمامكم بحزم الحقيقة ، أن الحرب على أرض لبنان ليست - في أبعادها وفي عمقها وجوهرها - حربا أهلية . إن اللبناني لا يقابل أخاه اللبناني . واللبنانيون ، على تعددية مجتمعهم وطوائفهم وفئاتهم ، متحدون على المواطنة ، إلى حد ما أن تتوقف قوى الشر عن

* تولى الرئاسة ، نائب الرئيس ، السيد داتو رئيسي يتيم (ماليزيا) .

العمف بوطنهم فتنتهي الحرب على أرضهم ، حتى ثروا كل لبنان يتلاقى مع كل لبنان ، من أقماه إلى أقماه ، ويروح اللبنانيون يتبادلون العناق الأخوي الصادق . إن المجتمع اللبناني ، متعدد أفقيا ، لكنه ، عموديا ، راسخ في الأرض عميقا ، حتى لا يمكن للعواصف أن تهززه عرضا ، ولو بعنف ، لكنها لم تستطع مرة ، ولن تستطيع أن تقتلع واحدا من جذوره الدهرية . إن في لبنان شعبا ، لو هنت طاقاته إلى الأمن والأمان لتحولت برمتها صوب الخلق والابداع .

نعم ، إلى هذا الحد البالغ ، عطش اللبنانيين إلى السلام في وطنهم ، وإلى التلاقي في ما بينهم ، على أرض الوطن واحدة موحدة ، لا جراح فيها ولا آلام ولا دموع ، وإن شعبا بعد أحد عشر عاما من الموت اليومي ، لا يزال ينبض بالحياة والطموح إلى إرادة الحياة والالتقاء على إنقاذ لبنان ، هو شعب متعدد الفروع والأغصان لكنه ينتمي إلى جذع واحد في أرض واحدة .

من هنا خطأ ما أشيع عن أن الحرب في لبنان حرب أهلية وإن تمظهرت بذلك . إنها ، وبكل موضوعية ، مشكلة صبت فيها التراكمات ، وتداخلت فيها عوامل عدة ، منها الداخلي ومنها الإقليمي ومنها الدولي .

بتفصيل أكثر ، هي حرب ذات ثلاثة جوانب : الجانب الداخلي المنبثق من تباين طبيعي في آراء أهل البيت الواحد . الجانب الاقليمي المنبثق من الصراع العربي - الاسرائيلي . الجانب الدولي المنبثق من تنافس القوى الكبرى في المنطقة .

وإذا كان حل كل قضية ، يجب أن يتم في ضوء معالجة الأسباب التي أدت الى حصول هذه القضية ، نجدنا أمام المعطيات التالية في المعالجة العملية : ففيما يتعلق بالجانب الداخلي من الازمة أن الحوار الذي يجري حالياً بين مختلف الاطراف اللبنانية المعنية بمبادرة من فخامة رئيس الجمهورية ، الشيخ أمين الجميل ، وبتفاعل من دولة رئيس الحكومة ، الاستاذ رشيد كرامي ، ومن أعضاء الحكومة ، نأمل أن يؤدي الى اتفاق لبناني وثيق وثابت ، فلا يعتريه انقسام بعد اليوم ، ومنه سيخرج اللبنانيون بصيغة عيش لا تعايش ، ووافق لا توافق ، وصوغ وطن لاتدبيح مواطنة ، لذلك ، نرمد آمالاً كبيرة من خلال هذا الحوار ، في ايمان لبنان الى طمأنينة الامن النهائي وذلك من وعي القيادات والقوى السياسية ، أن الوحدة الداخلية هي السور المنيع الذي لا يعود يخترقه هبوب ريح خارجية ، وأن لبنان من هذه الوحدة يقطف أربع نتائج : انتهاء حالة الحرب نهائياً مما يريح لبنان ويريح خارج لبنان ؛ الامن الدائم الذي ينشده اللبنانيون كالخبز والنور والهواء ؛ وضع اصلاحات في الدستور اللبناني والقوانين اللبنانية مما يؤمن العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص أمام جميع أبناء لبنان ويجسد آمالهم ويتجاوب مع طموحاتهم وتطلعاتهم في اطار ترسيخ وحدتهم أرضاً وشعباً ومؤسسات ورفض كل الدعاوي والمحاولات التقسيمية التي من شأنها إضعاف الوطن وعرقلة انقاذه ؛ إعادة تعمير لبنان ، وبناء ما هدمته حرب السنوات الطويلة المأساوية ، فتعود الايادي اللبنانية يدا واحدة في البناء وتعود الارادات اللبنانية ارادة واحدة في التعمير ، ويعلو الصوت اللبناني واحداً موحداً في الحفاظ على لبنان سيد حر مستقل ، أهله حزمة شعب واحدة لا تقتنصها التيارات ولا تستفردا المطامع ، وما يسوى ذلك يقوي وطن ويزداد رسوخاً في شعبه وأرضه وجذوره التاريخية والحضارية .

بشأن الجانب المتعلق بالصراع العربي - الاسرائيلي معلوم أن اسرائيل قامت عام ١٩٨٢ باجتياح لبنان وباحتلال جزء من أراضيها ، مخالفة بذلك ميثاق الأمم المتحدة وأبسط قواعد القوانين والأعراف الدولية .

ومعلوم كذلك أن مجلس الأمن اتخذ عام ١٩٧٨ القرار رقم ٤٣٥ والمنطوي على انسحاب اسرائيل الكامل من المنطقة التي احتلتها في لبنان . وتشبعت السلم والأمن الدوليين . ومساعدة حكومة لبنان على بسط سلطتها وسيادتها على كامل أراضيها بهدف جعل الجنوب منطقة أمن ولام . وانشاء القوات الدولية المعروفة "باليونيفيل" لتحقيق الاهداف الواردة فيه .

ومعلوم أيضا وأيضا أن مجلس الأمن اتخذ في ٦ حزيران/يونيه عام ١٩٨٢ القرار رقم ٥٠٩ القاضي بوجوب انسحاب اسرائيل دون شروط الى حدود لبنان المعترف بها دوليا . وبالرغم من ذلك فإن اسرائيل ما زالت تحتل قسما من الارض اللبنانية في الجنوب وتقوم باعتداءات تكاد تكون يومية بمساعدة قوى انشائها وسلحتها ومولتها ، كما أنها ما زالت تمنع القوات الدولية المؤقتة في لبنان من القيام بالمهمة الموكولة اليها بموجب القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) المذكور والقرارات اللاحقة .

ان على اسرائيل أن تنسحب من الاراضي التي تحتلها في لبنان . وما لم تحقق الانسحاب فإن الحاجة للقوات الدولية تبقى ماسة وضرورية . ولبنان الذي يتمتع بوجود هذه القوات يطالب بجعلها أكثر فعالية لتتمكن من تنفيذ مهمتها في أسرع وقت . فقد مضت ثماني سنوات ونصف سنة على انشائها ولكنها مع الاسف عجزت حتى الآن عن تأمين انسحاب اسرائيل ومنع الاجتياح الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ ، ورد الاعتداءات المتكررة .

واذ يأسف لبنان للحوادث التي تعرضت لها القوات الدولية منذ انشائها ، من قبل أي جهة كانت ، وخاصة في أواخر آب/أغسطس وأوائل أيلول/سبتمبر الماضيين فانه يؤكد على الاجماع اللبناني الرسمي والشعبي في ضرورة تأمين سلامة هذه القوات . ولبنان على استعداد للمساهمة في أية جهود تبذل لهذا الغرض . على انه يطالب بإعادة

تقويم مهمة "اليونيفل" من قبل مجلس الأمن ويشاطر أعضاء هذا المجلس والدول المشاركة والامانة العامة القلق على سلامة ومصير أهم قوة حفظ سلام في العالم .

كما انه على استعداد لارسال جيشه ليكون الى جانب القوات الدولية للمساعدة على تنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) في انسحاب اسرائيل وانتشار "اليونيفل" حتى حدود لبنان الدولية .

وأود بهذه المناسبة أن أعرب عن أسف لبنان واستنكاره وشجبه لما تعرضت له القوات الدولية وأن انحنى باحترام أمام أرواح الضحايا الذين سقطوا من ضباط وجنود هذه القوات .

وأقدم مجددا الى حكومات هؤلاء وإلى أهلهم وذويهم - وأخص بالذكر الحكومة الفرنسية والحكومة الايرلندية - بتعازي لبنان الحارة .

كما أرب في تسجيل شكر لبنان وتقديره لكافة الدول المساهمة في هذه القوات سواء بجنودها أو بمالها ، ولا يغوتني أن أنقل تقدير بلادي لحكومة السويد لتعزيز مساهمتها وارسال وحدة امدادية تتولى التمويل والامدادات في اليونيفل .

ان اسرائيل لم تكتف بمواصلة احتلال جزء من الاراضي اللبنانية ، بل واصلت بنفس الوقت تعدياتها وخرق حرمة الاجواء والمياه والاراضي اللبنانية . واذا لم تنسحب اسرائيل ، واذا استمرت اعتداءاتها فإنه يعمب التكهن بمستقبل المنطقة ، لان الشعب اللبناني مجمع ومصمم على تحرير ارضه والخلام من الاحتلال بمقاومة المحتل ، المقاومة المشروعة التي لا بد أن تتصاعد وتتعنف كرد فعل طبيعي للاحتلال والاعتداءات اللاإنسانية التي توأملها اسرائيل في لبنان .

إننا نعتبر أن تحرير أرض الجنوب واجب وطني ، ومقاومة الاحتلال له مشروعية قانونا وعرفا . وما من دولة إلا وذاقت يوما مرارة الاحتلال وقاومته وسجل تاريخها بفخر واعتزاز تضحيات المقاومين وبسالتهم ، هذا مع العلم أن القيادات اللبنانية الرسمية والشعبية أعلنت أكثر من مرة أنه بعد زوال الاحتلال الاسرائيلي ، لن يسمح لبنان بعودة الأمور في الجنوب الى ما كانت عليه قبل عام ١٩٨٢ .

كما اننا نرفض في كل حال منطق السياسة الاسرائيلية التي بموجبها تجيز اسرائيل لنفسها الاعتداء على سيادة لبنان وحرية تحت ستار سلامتها وحماية اراضيها . فاللبنانيون ليسوا مسؤولين عن أمن اسرائيل ، ولا هم شرطة لحماية حدودها . إنهم مسؤولون فقط عن الترتيبات الامنية اللبنانية ، ولا يقبلون بأي اتفاق ينتقص من سيادة بلدهم .

بوسعي أن أؤكد لكم أن تنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) ، وانسحاب اسرائيل الكامل من لبنان ، وعودة السلطة اللبنانية الى ممارسة سيادتها على كامل تراب الوطن ، يزيل إحدى الملل الاساسية في المشكلة التي سببت حرب لبنان .

ولا بد لي في هذا الظرف من توجيه نداء الى الدول العربية العريضة ، التي انفجرت خلافات بعضها وتناقضاتها على أرض لبنان ونقول : بعد إحدى عشرة سنة على حرب شرمة طاحنة ، نخالها وعت تماما أن هذه الحرب لم تدمر لبنان وحسب ، بل عادت بالضرر عليها كذلك ، فخلخلت معادلاتها حتى لتكاد نار لبنان ، في أكثر من حالة ، تتسرب اليها بشكل أو بآخر . ويقيننا أن العرب باتوا أكثر عزمًا على مساعدتنا في الخروج

من هذا النفق السرطاني ، لأن تفجير التناقضات على أرضنا لم ينجهم من نتائجها ، فخربت أرضنا ولم تسلم أراضيهم . فبمساندتهم نعلم وطننا بما يعود خيرا علينا وعليهم .

أما فيما يتعلق بالجانب الخارجي من الحرب في لبنان ، فإننا نعتبر أنها تعود الى عدم الاتفاق على حل عادل وشامل ودائم لقضية الشرق الأوسط ، أو بالأحرى ربط لبنان قسرا بأزمة المنطقة . وإنه مع توقنا ومطالبتنا بأن تحل هذه القضية اليوم قبل غد ، وغدا قبل اليوم الذي يليه ، ورغم موقفنا الواضح والمعلن بتأييدنا لعقد أي مؤتمر دولي لحل معضلة الشرق الأوسط يحضره جميع الأطراف المعنية في هذا النزاع ، نعلن أنه لمن الظلم أن نجعل من لبنان مطية لحل القضايا الأخرى . فهذا الوطن الصغير لم يعد يتحمل الكوارث والمآسي . وهو متعطش الى السلام والطمأنينة .

من هنا ندعو جميع أصدقائنا في العالم ، وبصورة خاصة ، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي ، الى مساعدتنا على الخروج من هذه المحنة الطاحنة ، ودونما ربط قضيتنا بقضية الشرق الأوسط . لا بل بوسعي التوقع الذي يشبه اليقين أن الاسهام في حل قضية لبنان ربما يشكل أحد المداخل لحل قضية الشرق الأوسط .

لقد خلفت الأزمات التي يمر بها لبنان منذ أحد عشر عاما وضعاً سياسياً واجتماعياً قلقلنا زاده تفاعلا ، الاجتياح الاسرائيلي عام ١٩٨٢ ، ومواصلة احتلال جزء من الجنوب ، كما خلفت أيضا وضعاً اقتصادياً وماليا خطرا لا يقوي لبنان بمفرده على تصحيحه . وحجم الخسائر في الأرواح كما في الممتلكات والمؤسسات في القطاعين العام والخاص بلغ حدا مذهلا . والأعمار والبناء يتطلبان مساهمة فعالة من الدول العربية والصديقة ، ومن المؤسسات الدولية ومن الأمم المتحدة وأجهزتها المتخصصة ، عملا بقرارات القمة العربية وبقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة .

لذا نهيب بجميع هذه الدول والمؤسسات الى تخصيص لبنان بلغته تساعده على النهوض من كبوته الاقتصادية وعلى العناية بالمهجرين والمنكوبين ، وعلى تضفيد جراح المصابين .

غالباً ما يذكر لبنان ، عند الكلام عن الإرهاب ، أو بعد عملية إرهابية معينة . ولذا أود من على هذا المنبر أن أعلن أن لبنان يفرق تماماً بين المقاومة والإرهاب . فإذا كانت المقاومة مشروعة لاحقاق الحق ، والتخلص من الاحتلال ، واستعادة الأرض والسيادة ، فإن الإرهاب أمر نرفضه ونستنكره ونشجبه .

ولا أخالكُم ولا أخال أعضاء هذا المحفل الكريم يجهلون أن لبنان هو إحدى ضحايا الإرهاب ، وأكثر الذين عانوا منه ، حيث كُم من الأرواح البريئة حمداً ، وكُم من المواطنين شرد وهجر ، وكُم من الأولاد يُتم وكُم من المعاقين خلفاً . وإذا كانت أرض لبنان استبيحت واستغلت لأغراض إرهابية ، بسبب عدم خضوع جزء منها للسلطة المركزية ، فمما لا شك فيه أن عودة الحكومة اللبنانية إلى بسط سيطرتها على كل شبر من تراب الوطن اللبناني ، واستعادة الأمن الشرعي من شأنهما أن يوفرنا المناخ الملائم لجعل لبنان ، وغير لبنان بمان من الإرهاب ومضاعفاته وذيوله المخيفة .

من هنا معينا الدائم ، وإهابتنا بالمجتمع الدولي مساعدتنا على تنفيذ القرارات الدولية ، ليعود لبنان سيداً على أرضه وعلى أمنه وعلامته فيرتاح ويريح .

* عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة .

من هذا العرض الموجز للحيشيات ، أمل الى الحويلة المنطقية التالية :

أولا : ان الأمم المتحدة ، منذ كانت - ولبنان عضو مؤسس فيها - كانت لحماية الدول الصغيرة التي لا امكانات لديها ذاتية كي تدافع عن نفسها . وهذه الدول ، متى شعرت أنها حقا بدون حماية ، يمسى العالم وقفا على حجة الكبير أو المستقوي بكبره . ونحن ، كدولة صغيرة تحتاج الثقة ، نعتد فعليا على الأمم المتحدة في انتزاع حقوقنا واحقاق ارادة شعبنا . لذلك نرنو الى الأمم المتحدة أن تبقى هذه المؤسسة الفعالة التي ترعى الحق المشروع وتوق الدول الى السيادة والاستقلال والقيم الانسانية ، حتى تكون شرعتها في مون حقوق الانسان ، درعا واقية فعلا من الاجحاف . ان عضوية لبنان في الأمم المتحدة تفرض عليه واجبات وهو يؤديها التزاما منه بميثاقها ولكن عضويته أيضا تمنحه حقوقا ينتظر من المنظمة والدول الاعضاء الاعتراف بها والعمل على صونها وعدم التفريط بها وأولى هذه الحقوق الاستقلال والسيادة وحرمة الأرض ووحدها ولامتها ولا يكون ذلك الا بتنفيذ قرارات هذه الجمعية وقرارات مجلس الأمن .

ثانيا : صحيح ان لبنان دولة صغيرة لكنه اذا كان صغير الحجم ضئيل العدد ، فهو عوض عن ضالة ديموغرافيته وصغر جغرافيته ، بعباءات لم تعد خافية على عالم التاريخ ، وهي ساهمت عضويا في بناء الحضارة الانسانية ، ولبنان منها وجه بارز ، وهو رغم حجمه ، كسهب المنارة يلتهم على الميناء ضئلا وصغيرا ، لكنه يضرع مساحات واسعات من صفحة البحر في سواد الليل . إذن ، غني عن القول ، إن لبنان ، هذا الوطن الصغير الذي أعطى ذاك العطاء الحضاري المتميز ، بات له على المجتمع الدولي أن يلتفت اليه اليوم وهو في حالة ضيق .

ثالثا : نقولها بصراحة وبصراحة موضوعية ان الحرب في لبنان أثرت في شرايين المنطقة بكاملها ، وثاليا ، فالسلام في لبنان له التأثير الاكيد على السلام خارج لبنان . ان لبنان كان ، كما يعرف الجميع ، يمامة سلام بيضاء في المنطقة ، وغير مرة حمل غصن الزيتون ، وغير مرة فتح بابيه لطالب ملجأ ملاذ ، وغير مرة شارك في دفع الحق والخير والسلام . كل هذا ، حين كان ينعم بالسلام ، ويفدق من ملامه على الآخرين . وحين هاجر السلام من بلادي ، اختلت الهداءة عند الآخرين . من هنا ، ان لم يسارع الجميع

الى اطفاء نار لبنان ، فهي لن تحرق أطراف لبنان وحسب ، بل قد تمتد الى قلب المنطقة أيا كان اتساعها وأيا كانت حصانتها من الاحتراق .

رابعا : اننا ، بمعرفة الخبرة والتجربة والمراس ، نود التأكيد على أن لبنان السيد المستقل المعافي الموحد - مثلما كان قبل ان تهب عليه عاصفة ١٩٧٥ بمركزه الجغرافي المميز ودوره التاريخي المعروف هو خير وفيير على ذاته وعلى السوى . لكن لبنان المريخ - مثلما هو منذ ١٩٧٥ - الضعيف المنهك المضطرب ، هو عبء على نفسه وعلى الآخرين . من هنا بديهي ان يعمل الجميع على توفير مناخ السلام في لبنان ، لكي يمتد هذا المناخ الى دول المنطقة .

ان لبنان لا يخاطب عاطفة العالم ، بل ضميره فالسلام وحده يؤمن لانسان هذا العالم رفاهة العيش ورغد الحياة ، كي ينصرف هذا الانسان الى شحذ طاقاته وتطوير انسانيته الانسان فيه ، بعيدا عن خوف من الموت أو حذر من الحرب أو هلع من قدر غادر يقطع عليه نعمة الحياة . وهكذا وطني لبنان ، هذا الضوء المغير على خارطة العالم ، كلما نعم بالسلام ، ازداد توهج ضوئه المغير ، حتى يغدو شمعة تنيره وتنير من يحتاج الى نعمة هذا الضوء ..

ان بلادي اليوم رازحة تحت هجمة التسابق بين حق القوة وقوة الحق . وبلادي بوضعها وظرفها وموقعها ، اذ لا تملك حق القوة ، تتمسك جدا بقوة الحق . ان لبنان متمسك بالديمقراطية ، وبانفتاحه على العالم انفتاحا حضاريا ، يمتنق الحرية التزاما حتى انقلبت عليه اذ أسير تفسيرها ، فهموا الحرية فيه فوضى وهي سماح ، استغلوها فيه ضياعا وهي اتساع ، وخالوها نقطة ضعف فيه وهي نقطة حياة . لذلك دخلت على ارض بلادي حرب الآخرين ، يوم تغلغلوا بين اهلها فاستضعفهم واستفردوهم واستباحوا ارضهم مسرحا خصبا للمضطربين يقومون بجولاتهم اقتتالا ، ويخلفون دخانا وحرائق ، دمارا وكوارث ، تشريدا وتهجيلا ، يتامى وأرامل ، ودماء لا تسفلها دموع المفجوعين . وفي كل مرة يعود المضطربون الى الأرض المحروقة ، وفي ظنهم أنها دانت لهم ودالت دولتها أمامهم ، فيجدون بين الحرائق نبتت منابل النور ، وفي أواصر الدولة بقيت عنيدة ارادة الحياة ، وفي صدور اللبنانيين تشبثا بأرضهم أقوى من كل اقتلاع .

إن لبنان احتمل الآلام عن سواء ، فعانى من الحرب بالوكالة عن غيره أو بالواسطة لحساب غيره ، وقاسى أفظع الويلات وأشرسها ، صابرا جلودا ، ساقطا تحت نكبة مرة ، متعاليا على ألم مرة أخرى ، حتى بات عدلا دوليا أن يتخلص من هذا العذاب ، قبل أن ينهار الهيكل على من فيه ومن حوله معا .

لقد كان لبنان في تاريخه يقاوم العواصف الشرسة ، وفي كل مرة يللم جراحه ، وينتصب ، وتعود جباله عالية في وجه الريح ، ويعود شعبه يحضنه بحب وشوق ، ويعمره من جديد ، ويحصنه من جديد ، ويفتح أبوابه من جديد .

الرياح العاتية تقتلع الشوك والانصاب ، لكنها لا تقتلع الأرز العميقة الجذور في الأرض . حتى ليكاد عمرها يكون من عمر الأرض . وبلادي هي بلاد الأرز الخالد .

ولعل لبنان ، بين الأوطان ، هو الوحيد الذي أهله المنتشرون في أمقاع الأرض أكثر عددا من أهله المقيمين على أرضه . حتى تكاد دنيا الانتشار اللبناني تكون في كل بقعة وكل واحة من العالم . ولنا في دنيا لبنان طاقات فكرية عبقرية تغنم منها الدول التي تستضيفها .

لذلك ، يتوجه لبنان إلى ضمير العالم ، وضمير العالم يعرف مدى قوة لبنان المعافي .

وختاما ،

حين نقرأ أن اسم لبنان ورد في نص ملحني يعود إلى أوائل القرن التاسع قبل المسيح ، مكتوبا بالخط المسماري على ألواح من الآجر ، وحين نقرأ وصفا في "الأوديسية" لهوميروس حول كهف الحورية كاليبسو : "في البعيد كانت تفوح رائحة الأرز ، يحترق ، فيعطر المكان كله" ، نعمي كم يجب ألا نخون ذاكرة التاريخ .

إن في لبنان أطفالا ينشأون على الخوف ، فلا أقل من أن نجعلهم يكبرون على الطمأنينة . وإن لبنان الذي يحمل في فمه غصن الزيتون ، ويكفل جبينه بشلوح الأرز ، يريد أن يعود يمامة السلام ، يفمره حبه للحرية والسيادة والاستقلال وتعلقه بالحق والخير والجمال .

لقد قال رئيسنا الشيخ أمين الجميل أمام هذه الجمعية العامة في المسام

الفاث :

"هذا هو لبنان المامد وقد حقق معجزة البقاء فاستحق كرامة الحياة ... ، وهو باق على هذا المفترق من الأرض والتاريخ ، شهادة للحق والعدالة وللحرية والكرامة والإنسان" . (A/40/PV.42 ، ص ٥٧)

وقال رئيس وزرائنا الاستاذ رشيد كرامي أمامكم في الدورة التاسعة والثلاثين :

"لقد ورثنا لبنان وطننا للحرية والانسان وشاهدا عليهما وهذا ما نريد

أن نحمله إرثا غاليا إلى أجيالنا اللاحقة" . (A/39/PV.22 ، ص ٤٦)

فهنئنا لمنظمة وجدت لاشاعة السلام والامن في العالم وتسعى إلى مستقبل أفضل لبني البشر ، والعرفان والتقدير لها يوم تقرن القول بالفعل والقرار بالتنفيذ . وطوبى لوطن يغني بالماضي ويصمد أمام خطر الحاضر ويتطلع بإيمان ورجاء إلى إشراقه المستقبل .

السيد بنغيران باهرين (بروني دار السلام) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : اتقدم إليكم - سيادة الرئيس - نيابة عن وفد بروني دار السلام ، بتهانئي الخالصة لانتخابكم رئيسا للدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة . فانتخابكم لهذا المنصب الرفيع يبرهن على احترام المجتمع الدولي وتقديره لكم شخصيا ولبلادكم بنغلاديش التي تربطها ببروني دار السلام علاقات أخوية حارة . وإنني لواثق من أنه بشراء خبرتكم وحكمة آرائكم التي تقودوننا بها ، متمكن هذه الدورة من دورات الجمعية العامة من تحقيق أهدافها .

كما أود أيضا أن أعرب عن تقديري العميق لسلفكم السيد خايمي دي بينييس ممثل اسبانيا الذي ترأس بنجاح مداولات وشؤون الدورة الأربعين في العام الماضي . كما أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة كي أشيد إشادة خاصة بالأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار ، الذي بذل كثيرا من الجهد لتأمين الإدارة الفعالة للسلة لهذه المنظمة .

لقد مرَّ عام تقريبا منذ احتفلنا بالذكرى الأربعين لمولد الأمم المتحدة . وفي

ذلك الاجتماع التذكاري الذي جرى هنا في العام الماضي ، أهدى العديد من زعماء العالم مختلف أشكال التقدير والتفهم لاداء الأمم المتحدة وفعاليتها . وبينما أعرب البعض عن الرضا عن الانجازات والنجاحات ، تكلم آخرون عن أوجه إخفاق الأمم المتحدة وعدم قدرتها على التصرف بشكل حاسم . وتكلم أيضا عن أوجه ضعفها . لكنهم بوجه عام توصلوا إلى نفس الاستنتاج الذي نتشاطره وهو أن الأمم المتحدة ضرورية لتحقيق الهدف الأقصى وهو تحقيق الاستقرار والسلم العالمي ، وأنها يمكنها أن تفعل أكثر مما فعلته حتى الآن صوب تحقيق ذلك الهدف المقدس . لكن الأمم المتحدة ، تواجه في هذه اللحظة تحديا خطيرا لبقائها ذاته . وبيروني دار السلام يحدوها وطيد الأمل في أن يتسنى حل المشكلة على وجه السرعة .

اننا نجتمع مرة أخرى في هذه الدورة السنوية للجمعية العامة لنبحث معاً مشكلات عصرنا ، نجتمع لاننا نشعر جميعاً أن علينا مسؤولية والتزاماً تجاه بلداننا وتجاه الجنس البشري بأن نمارس نفوذنا لنجعل العالم أكثر أمناً ، ونجعله مكاناً أفضل لنا وللأجيال المقبلة . فعلينا جميعاً نفس القدر من المسؤولية عن الاسهام في تحقيق الاهداف السامية التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة . ولا يمكن أن نأمل في تحقيق السلم والاستقرار في العالم ما لم نتمكن من تقبل هذه المسؤولية المشتركة ، وترجمتها الى أفعال . فلماذا يظل هذا الهدف صعب المنال بهذا الشكل ؟ قال أحد الزعماء في العام الماضي ، ان ذلك قد يكون بسبب توقفنا عن الانصات الى بعضنا البعض .

في كل عام ندلي ببياناتنا في هذه القائمة الفخمة ويقول كل منا ، ويعلمن اننا نريد عالماً أفضل وأكثر عدلاً يستطيع فيه الانسان أن يعيش في سلم ووفاق . وتحث بروني دار السلام الدول الاعضاء على تجديد اقتناعها بالمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والتزامها بهذه المبادئ .

في هذه الدورة الحادية والأربعين ، نواجه مرة أخرى نفس الموضوعات التي لم تحل بعد . توجد مشكلات اقليمية لا تزال تنتظر الحل ، ولا تزال حالات السيطرة الاستعمارية والاجنبية موجودة وتحتاج الى تصحيح . ولا يزال سباق التسلح ونمو الترسانات النووية يلقيان ظلالاً قاتمة على مستقبل البشرية ، وهناك هوة تزداد اتساعاً بين الفقراء والاغنياء ، وهناك جوع وفقر وبؤس وحرمان .

وسيظل السلم العالمي بعيداً عن متناول أيدينا طالما ظلت أمم العالم تتجاهل مبدأ التسوية السلمية للنزاعات ، وطالما ظلت الأمم القوية تستخدم القوة دون عقاب في فرض ارادتها على الأمم الاضعف ، لن يتسنى جعل مستقبل الأمم الصغيرة آمناً ، أو ضمان سيادتها ولامتها الإقليمية .

وتعتقد بروني دار السلام انه من الضروري لتحقيق السلم في العالم أن يضمن أمن الأمم الصغيرة وسيادتها . ان حق هذه الأمم في البقاء باعتبارها امماً مستقلة ذات سيادة لابد أن يحترم ويضمن في بيئة دولية من السلم والاستقرار والتقدم .

في الآونة الأخيرة نركز اهتمامنا على الأحداث التي تجري في جنوب افريقيا . لقد ظلت هذه المشكلة معنا منذ وقت طويل ، ومن المؤسف أنها لا تزال على جدول أعمال الأمم المتحدة . لقد أدنا جميعا نظام الفصل العنصري ، فهو نظام شرير ، يحط من كرامة الانسان . كما أيدنا الجهود التي بذلت لاحداث تغييرات أساسية في جنوب افريقيا وازالة نظام الفصل العنصري . وتشارك بروني دار السلام الأمم الأخرى في الاعراب عن اعتقادها بأن هناك حاجة عاجلة الى ممارسة ضغط عالمي النطاق على جنوب افريقيا عن طريق تطبيق جزاءات الزامية شاملة بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، طالما لم يعد هناك طريق آخر .

والحالة في ناميبيا المجاورة ليست أقل مدعاة الى القلق ، فنظام بريتوريا العنصري لا يزال يفرض ارادته على ناميبيا ، وتشعر بروني دار السلام بأسف عميق لاصرار نظام بريتوريا على مواصلة رفضه تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي تعهد بتنفيذه . وتعتقد بروني دار السلام أن السبيل الوحيد لحل هذه المشكلة هي أن يظل ضغط المجتمع الدولي على نظام بريتوريا يزداد قوة .

وفي الشرق الاوسط لا يزال الموقف خطيرا . ولا تزال المشكلة الفلسطينية بغير حل ، ولا يزال الشعب الفلسطيني محروما من اقامة وطن خاص به . لقد ذكرنا من قبل ، عدة مرات ان الحالة مستظل في تدهور ما لم تسحب اسرائيل قواتها من الاراضي العربية التي احتلتها منذ ١٩٦٧ . ولا يزال السلم بعيدا عن لبنان . ولا تزال الحرب بين ايران والعراق مستمرة أيضا دون هوادة .

وفي افغانستان ، لم تتحسن الحالة كثيرا عما كانت عليه منذ عام مضى رغم ظهور بارقة أمل . ومع ذلك ، ترحب بروني دار السلام بالتطورات الأخيرة ، رغم صغرها ، وتأمل في امكانية تحقيق تسوية مبكرة لهذه المشكلات . اننا نشيد بالامين العام وممثله الشخصي السيد كوردوفيز على جهودهما التي لا تكل في السعي لايجاد تسوية سلمية للمشكلة تتماشى مع المبادئ التي تدعمها الأمم المتحدة . كما أننا نشني أيضا على جمهورية باكستان الاسلامية لصبرها واسهامها . لقد كان على باكستان ، باعتبارها جارة لافغانستان ان تتحمل عبئا ثقيلا للغاية في العناية بمئات الآلاف من اللاجئين الافغان .

ومع ذلك ، فقد احزننا ان نعلم ان العلامة الاقليمية لباكستان وسيادتها ، انتهكت عدة مرات وان ذلك ادى الى تدمير الممتلكات والعديد من الخسائر في الارواح . وهذه الانتهاكات تناقض احكام القانون الدولي وتمثل انتهاكا صارخا لميثاق الامم المتحدة . وتضم برونسي دار السلام موتها الى موت الامم الاخرى في اداة هذه الاعمال العدوانية التي لا مبرر لها .

وفي جنوب شرقي آسيا ، لم تتغير الحالة في كمبوتشيا . فلا تزال القوات الاجنبية تحتل كمبوتشيا ولا تزال فييت نام متعنتة في موقفها . ولا يزال مئات الالاف من الكمبوتشيين يعيشون في مخيمات على الحدود بين تايلند وكمبوتشيا ، وذلك بسبب متاعب ومضايقات لتايلند فحسب بل واصبح ايضا عبئا على عاتق هذه المنظمة والمجتمع الدولي كله .

وتود برونسي دار السلام ، باعتبارها عضوا في رابطة امم جنوب شرقي آسيا ، ان ترى تسوية سياسية سلمية لهذه المشكلة . نود ان تنسحب جميع القوات الاجنبية حتى تعود السيادة والسلامة الاقليمية لشعب كمبوتشيا . نود ان نرى عملية المصالحة الوطنية ، وعودة الوحدة والحرية الى شعب كمبوتشيا . نود ان نرى عودة السلم حتى يمكن لشعب كمبوتشيا ان يحدد مستقبله ومصيره ، دون اي تدخل او ضغط خارجي .

وتؤيد برونسي دار السلام الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية تحت القيادة الحكيمة والقديرة لسمو الامير نوردوم سيهانوك . فالحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية تحظى بتأييد دولي واسع النطاق . وقد طرحت تلك الحكومة مؤخرا مقترحا يتكون من ثمان نقاط لحل المشكلة الكمبوتشية . ونرى انه مقترح معقول وبناء لانه يتناول الموضوعات الاساسية في المشكلة : انسحاب جميع القوات الاجنبية على مراحل ، والمصالحة الوطنية وتقرير المصير ، ويوفر بذلك اطارا بناء للمفاوضات . ولا يمكن حل المشكلة الكمبوتشية الا عن طريق المفاوضات السلمية التي يمثل فيها كل الشعب الكمبوتشي . ان تحقيق السلم في كمبوتشيا سيؤدي الى احلال السلم في جنوب شرقي آسيا ، ويمكن ان يفيد ذلك كل بلدان المنطقة بما في ذلك فييت نام .

فيما يتعلق بشبه جزيرة كوريا ، نود أن نذكر أن بروني دار السلام لا تزال ترحب بأيّة تطورات يمكن أن تؤدي إلى تخفيف حدة التوتر في المنطقة . اننا نحث البلدين المعنيين على استئناف الحوار المعلق ونرى أنه يجب إيجاد تسوية سلمية لمسألة كوريا عن طريق الحوار والمفاوضات بين الجنوب والشمال . ونود أيضا أن نكرر تأييدنا للسماح بانضمام جمهورية كوريا إلى عضوية الأمم المتحدة ، ونحث في الواقع على انضمام كلا من كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية تحقيقا لمبدأ العالمية .

ان العالم اليوم لا يواجه مشكلات سياسية فحسب ، بل ويواجه أيضا أزمات اقتصادية خطيرة ، وتعاني اقتصادات البلدان النامية من بطالة ضخمة وانخفاض في أسعار السلع الأساسية وعبء ثقيل يتمثل في مداد الديون . كما أن السياسات الحمائية التي يعتمد عليها عدد كبير من البلدان المتقدمة منعت دخول سلع بلدان العالم الثالث إلى أسواقها . والاضطراب الذي يمس اقتصادات العالم الثالث نتيجة لذلك لا يؤدي إلا إلى عدم الاستقرار السياسي . وهذا بدوره سيؤدي حتما إلى فوضى اقتصادية في اقتصاد عالمي ضعيف بالفعل . وتشارك بروني دار السلام أمم العالم الثالث في حث البلدان المتقدمة على أن تكون أكثر انفتاحا . اننا نحثها على أن تكون أكثر تقبلا للاقتراحات التي يقدمها العالم الثالث ، وأكثر حساسية تجاه هذه القضية ، ويجب أن تفهم أن سياسة الحمائية التي تتبعها تقوض على نحو خطير الاستقرار السياسي في بلادنا .

ونحن مع وعينا بالتوترات المستشرية في العالم نتيجة للمنازعات المسلحة ، ندرك أيضا التهديد والخطر المتزايدين المتمثلين في اساءة استعمال العقاقير المخدرة . فقد وصلت اساءة استعمال تلك العقاقير والاتجار غير المشروع فيها الى مرحلة مفرغة . وأشار ذلك واضحة في الامن الاقتصادي - الاجتماعي وفي الجوانب الحضارية للحياة الانسانية . وتسلم بروني دار السلام بأن هذا الوباء الاجتماعي لا يمكن استئصال شافته الا بالجهود المتضافرة على الاصعدة الوطنية والاقليمية والدولية . وقد اتخذنا خطوات مناسبة في بروني دار السلام تمثلت في انشاء وحدة لمكافحة المخدرات تتولى تنسيق البرامج والانشطة المتمثلة بالمخدرات ، كإنفاذ قوانين المخدرات ، وعلاج المدمنين واعادة تأهيلهم ، وتنفيذ برامج منع تعاطي المخدرات . وعلى الصعيد الاقليمي ، عملت بروني دار السلام بشكل وثيق مع شركائها في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا . ونحن نرحب بالمؤتمر الدولي بشأن اساءة استعمال العقاقير والاتجار غير المشروع فيها المقرر عقده في شهر حزيران/يونيه من العام القادم ، ونأمل أن يتمكن من اقتراح خطوات ايجابية لمكافحة هذا المرض الاجتماعي .

وفي الختام ، أود أن أؤكد لكم مرة أخرى ، سيدي الرئيس ، تأييد بروني دار السلام التام لكم وللأمم المتحدة .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠